وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية الحقوق والعلوم سياسية
المستوى الثالثة : LMD

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس
الفرع : علوم سياسية التخصص : علاقات دولية

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه الجزائر في عهد اوباما 2008-2012

من إعداد :

- بودوح سارة
- حدادي إيمان

تحت إشراف الأستاذ :

- خميس محمد

السنة الجامعية : 2013/2012

رالشكر

نشكر الله عز وجل و نحمده لأنه جعل من طريق لعلم قدرنا و أنار بنور العلم بصرنا.

نتوجه بجزيل الشكر و الإمتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل و في تذليل ما واجهناه من صعوبات و نخص بالذكر الأستاذ المشرف :**أخميس محمد** الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته و نصائحه القيمة و التي كانت عونا لنا في إتمام البحث.

و لا يفوتنا أن نشكر الأستاذة شمسة التي قدمت لنا نصائح و التوجيهات و التي أفادتنا في هذه المسيرة البحثية.

شكرا

الإهداء

أهدي هذا البحث إلكل من أنار بدعواته دروبنا

و من صقلو بنصائحهم تجاربنا و دأبو في جعل العلم أسمى غاياتنا

إلى والدينا الكريمين

نهديكم هذا العمل المتواضع على أمل أن يكون مصدر فخر لكم

كما نهدي عملنا هذا إلى كل أساتذتنا بكلية العلوم السياسية بجامعة قاصدي

مرباح ورقلة و على رأسهم **الأستاذ خميس** و هو المشرف على هذه الدراسة و إلى كل

زملاء دفعة العلوم السياسية لسنة

2013_2012

الإهداء

حزن يشوبه الفراق بعد التجمع

و فرح لبزوغ فجر جديد من حياتي هو يوم تخرجي

و هو بالنسبة لي يوم ميلاد لي

أتطلع فيه لما هة آتي من همسات هذه الدنيا المليئة بالتفاؤل و الأمل المشرق

إهدائي هذا: إليك أيتها الأم

التي كنت عونا و دفئ بين أضلعي

إليك أيها الأب

الذي علمني بأن عندما تنطفأ الانوار

الأنوار لا بد من إضاءة الشمعة و لا تقوم بلعن الظلام

إليكم أصدقائي و زملائي

أبعث أرق تحية و أعذب سمفونية

شكرا:إيمان حدادي

المقدمة

مقدمة:

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أقوى الدول و أنجحها في تحقيق امنها الداخلي، (نستثني هجوم 11سبتمبر 2001، لعدم الجزم بأنه ناتج عن هجوم خارجي حقا).

لكن لا أحد يجادل في نجاح أمريكا و سعيها الدائم من أجل تحقيق مصالحها، و حسن رسم مخططاتها و إستراتجياتها التي تشارك في صناعتها العديد من المؤسسات لا تنحصر في السلطة التنفيذية(الرئيس) ووزارة الخارجية و الدفاع لكن نجد أيضا السلطة التشريعية(الكونغرس) بالإضافة إلى الجماعات الضاغطة كما نجد أيضا الرأي العام و الإعلام و التي تعمل جميعا من أجل تنسيق و تفعيل السياسة الداخلية و الخارجية لأمريكا و هذا بغرض الوصول إلى التنمية و الامن القومي .

و تنتهج اليوم أمريكا سياسة جديدة تقسم فيها العالم إلى دول اعداء و دول اصدقاء حسب المصلحة، فالدول الصديقة هي التي تخدم و تِيد توجهاتها و العكس بالنسبة للدول الأعداء.

و السياسة الدولية في عمومها لا تعرف سكونا و لا هدوءا، فعي تفاعلية بطبيعتها لذا نجد ان أطراف اللعبة السياسية تتغير ،فحين تبرز دول جديدة على الساحة الدولية تفقد أطراف أخرى أهميتها و رونقها و كل هذا عائد لبروز معطيات و متغيرات دولية جديدة، ويبقى أساسة دائما تحقيق المصلحة .

و من هذا المنطلق و لدراسة السياسة الخارجية و الامريكية بالتحديد إتجاه أي دولة لا بد من فهم و دراسة المكانة التي تكسبها هذه الدولة في إطارها المحلي و الإقليمي و الدولي و التي تمنحها هذا التميز و الإهتمام لدى صانع القرار في الولايات المتحدة الامريكية، و هذا ما يجعلنا نتساءل عن المنظور الذي تتعامل الإدارة الامريكية من خلاله مع الجزائر، خاصة و هي تولي إهتمام كبير بهذه الدولة.

التعريف بالموضوع:

إن هذا الموضوع يأتي ليحاول تسلسط الضوء على أحد أكثر السياسات الخارجية مثار للجدل و النقاش و الحوارات، حيث الامر يتعلق بالسياسة الخارجية الامريكية و التي أصبحت تحى بإهتمام كبير، حيث تتميز سياستها بالتعقيد و التداخل و كثافة الغهتمامات و التداخلات الخارجية و هذا ما سنحاول دراسته إتجاه الجزائر.

كما أن الدراسة ستركز على فترتين في سياسة الولايات المتحدة الامريكية و هما فترة ما بعد الحرب الباردة بحيث عرفت هذه الفترة بداية تزعم الولايات المتحدة الامريكية للعالم فأصبح من الطبيعي ان تنعكس هذه الاحادية و ما تتطلبه من قدرات ووسائل و أهداف على سياساتها و إهتماماتها الخارجية،وهنا تجدر الغشارة إلى أن التحول من الطابع الإيديولوجي

للصراع خلال الحرب الباردة إلى منطق التنافس الإقتصادي الكبير القائم على إستغلال الفرص و الموارد من خلال عصر العولمةو النظام الدولي الجديد.
و فترة أوباما و صعوده إلى الحكم في سنة 2008 مما يجعلنا نلمس تغير في السياسة الخارجية الامريكية على الاقل هذا ما تم التصريح به في حملته الإنتخابية.

أهمية الموضوع:

إن أهمية الموضوع تكمن في كونه يسلط الضوء على السياسة الخارجية الامريكية القطب الأوحد في العالم اتجاه الجزائر حيث ستعمل هذه الدراسة على تتبع و تفسير إستراتيجيات الولايات المتحدة الامريكية مع هذه الدولة.
كما ان تركيبة الجزائر شديدة التعقيد، فقد عرفت موجة من الازمات إلا أن تطورها لم ينعكس على المستويين الإقتصادي و الإجتماعي فهي تصنف من دول العالم الثالث على الرغم من توفرها على ثروات طبيعية هامة كالبترول.

الإشكالية:

إن دراسة السياسة الخارجية الامريكية تجاه الجزائر تعني محاولة فهم الغنشغالات و التساؤلات التي تدور في ذهن صانعي القرار قبل وضع أي إستراتيجية إتجاه المنطقة.
لقد أدت أحداث 11سبتمبر بالسياسة الأمريكية إلة إعادة النظر الشاملة تحاول فهم التهديدات الأمنية الجديدة و بالتالي التكيف معها من خلال فحص مختلف الترتيبات و الخيارات و التي ستنتهي بوضع الأهداف و التصورات المناسبة لتحديات المرحلة الجديدة و بالتالي السؤال المطروح :

ما هي أهداف و أولويات الإستراتيجية الأمريكية تجاه الجزائر في فترة أوباما 2008_2012؟

و تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تحاول تفكيك الإنشغال الواسع الذي سيعالجه السؤال الرئيسي وهي:

- **هل هناك حقا إستراتيجية أمريكية لحوكمة أوباما خاصة بالجزائر؟**
- **هل سياسة أوباما تختلف عن سياسة الرئيس بوش الأمنية تجاه الجزائر؟أم هي إستمرارية لنفس السياسة الخارجية؟**
- **كيف تطورت السياسة الأمنية الأمريكية تجاه الجزائر منذ وصول أوباما إلى الحكم في 2008؟**

فرضيات الدراسة

إن الإجابة عن هذه التساؤلات تستدعي جملة من الفرضيات و التي يمكن إخضاعها للإختبار لإكتشاف مدى صحتها أو ضعفها في معالجة هذه الإشكالية و هي كالتالي.

- ✓ **موقع الجزائر يخدم إستراتيجية أمريكا التوسعية .**

- ✓ **أعطت أحداث 11سبتمبر 2001 فرصة جديدة للولايات المتحدة الأمريكية لتجديد مناطق نفوذها.**
- ✓ **تعود الشراكة الجزائرية الأمريكية للخبرة الجزائرية في مكافحة الإرهاب**

منهج الدراسة:

إن **المنهج** يعتبر طريق الوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة،و إحدى الوسائل التي لا يقوم البحث بدونها، و نظرا لأهمية هذا البحث سواء من الناحية الزمنية،بتطرقه لفترة هامة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ،و هي فترة أوباما، أو من الناحية الموضوعية من خلال إدراج مختلف الأهداف و الإهتمامات المنوطة بعمل صانع القرار في السياسة الخارجية لهذا فقد إحتاج هذا البحث من وجهة نظرنا توظيف نوع من التكامل المنهجي الذي يقوم على إستعمال أكثر من منهج واحد لمحاولة الإقتراب من الظاهرة و الإشكالية محل الدراسة و لهذا فقد كانت الحاجة إلى **المنهج التاريخي** الذي أعادنا إلى مختلف التطورات التي عرفتها السياسة الأمريكية في المنطقة و محاولة ربطها بالظروف التي كانت سائدة على مختلف المستويات لتجاوز مجرد سرد الوقائع و الأحداث كما حاولنا من خلال هذا المنهج التركيز على مرحلة الحرب الباردة كمرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الجزائرية الأمريكية محل البحث و قد استعمل **المنهج المقارن** لدوره في دعم الدراسة من خلال رصد أوجه التشابه و الإختلاف و التداخل و العناصر المتحكمة في ذالك،سواء على مستوى دراسة السياسة الخارجية الأمريكية في أهدافها العامة أو إتجاه الجزائر خاصة في الفترة الممتدة بين 2008_2012.

أسباب إختيار الموضوع:

و تلخص أسباب إختيار الموضوع في مجموعة أسباب ذاتية و أخرى موضوعية.

أ- **الأسباب الموضوعية**:لقد طرحت مجموعة من التساؤلات حول الجزائر من العالم خاصة في علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية،وتعامل هذه الأخيرة معها، حيث الأمر يتعلق بالدولة الأولى في العالم مع دولة عانت الكثير من المشاكل خاصة في المجال الأمني (الإرهاب)و المقصود هنا هو العشرية السوداء، كما أن العديد من الدراسات أصبحت تركز على مرحلة جديدة في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية و التحديات الأمنية التي تواجهها

و كوننا ننتمي إلى الجزائر يجعلنا نتساءل عن سبب هذا الإهتمام المفاجئ من طرف دولة من حجم الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقتنا.

ب_**الأسباب الذاتية:** إن السياسة الخارجية الأمريكية تثير العديد من التساؤلات و الإنشغالات و بالتالي من الأهمية محاولة فهم هذه السياسة إتجاه مختلف المنطقة، كما أنه من بين الأسباب الذاتية الأخرى محاولة الإبتعاد عن المواضيع كثيرة التناول حيث أن الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع قليلة جدا خاصة من الناحية الزمنية و هكذا إرتأينا الإنتقال بالبحث و الدراسة إلى فترة زمنية حديثة نوعا ما بالرغم من معرفتنا المسبقة بصعوبة المهمة.

الخطة

فصل تمهيدي: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للإستراتيجية الأمنية

- ✓ **المطلب الأول:** تعريف الأمن
- ✓ **المطلب الثاني**: أهمية الأمن (القومي و الإجتماعي)
- ✓ **المطلب الثالث**: أنواع الأمن(القومي و الإجتماعي)

المبحث الثاني: تعريف الإستراتيجية

- ✓ **المطلب الأول:** نشأة مفهوم الإستراتيجية
- ✓ **المطلب الثاني:** مبادئ الإستراتيجية
- ✓ **المطلب الثالث:** متطلبات و مقومات الإستراتيجية

الفصل الأول: الأهمية الجيوستراتيجية للجزائر

المبحث الأول: الموارد الأولية في الجزائر

- ✓ **المطلب الأول**: المناخ
- ✓ **المطلي الثاني**: المجاري المائية
- ✓ **المطلب الثالث**: الموارد الطبيعية و الإحتياطات

المبحث الثاني : دور النشاط الدبلوماسي الجزائري

- ✓ **المطلب الأول:** أهمية الجزائر الإستراتيجية و الأمنية بالنسبة لأمريكا

- ✓ **المطلب الثاني:** دور الدبلوماسية الجزائرية و أهميتها بالنسبة لأمريكا
- ✓ **المطلب الثالث:** نشاط الدبلوماسية الجزائرية
- ✓ **المطلب الرابع:** البعد الإفريقي للدبلوماسية الجزائرية
- ✓ **المطلب الخامس:** دور الجزائر في إستتباب الأمن في العالم

المبحث الثالث: المنظور الأمريكي إتجاه الجيوستراتيجية الجزائرية

الفصل الثالث: الإستراتيجية الأمريكية اتجاه الجزائر

المبحث الأول: الإستراتيجية الامريكية بعد الحرب الباردة

- ✓ **المطلب الأول:** الإستراتيجية الأمنية الأمريكية قبل أحداث 11سبتمبر
- ✓ **المطلب الثاني:** الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد أحداث 11سبتمبر
- ✓ **المطلب الثالث:** نتائج أحداث 11سبتمبر

المبحث الثاني: العلاقة الجزائرية اللأمريكية في ظل الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في عهد أوباما

- ✓ **المطلب الأول:** أهمية الجزائر في محاربة الإرهاب
- ✓ **المطلب الثاني:** الإستراتيجية الامريكية الجديدة إتجاه الجزائر

المبحث الثالث: تقييم للعلاقة الأمريكية الجزائرية

الخاتمة

فصل تمهيدي: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للإستراتيجية الأمنية

المطلب الأول: تعريف الأمن
المطلب الثاني: أهمية الأمن(القومي والاجتماعي)
المطلب الثالث: أنواع الأمن (القومي والاجتماعي)

المبحث الثاني: مفهوم الإستراتيجية
المطلب الأول: تعريف الإستراتيجية
المطلب الثاني: مبادئ الإستراتيجية
المطلب الثالث: متطلبات ومقومات الإستراتيجية

فصل تمهيدي: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للإستراتيجية الأمنية

المطلب الأول: مفهوم الأمن

إن دراسة مفهوم الأمن تتسم بالاختلاف والتوسع الكبيرين بين الباحثين والمهتمين بالأمن من حيث المفهوم، وذالك راجع إلى المقاربة التي استخدمت لتحليل المصطلح، وكذالك إلى شخصية ونفسية الباحث التي تتداخل مع محيطه الجغرافي والسياسي والاجتماعي.

لغة: الأمن في اللغة العربية تقيض الخوف، يقال اطمأن ولم يخف فهو آمن بمعنى سلام[1]

[1] سامي عوض، معجم المصطلحات العسكرية، دار أسامة للنشر و التوزيع، ط1 2008، ص32

اصطلاحا: إن مفهوم الأمن ليس من المفاهيم السهلة التعريف، وليست من المفاهيم المتفق عليها فهناك مجموعة من التعاريف نأخذ منها:

تعريف باري بوزان: هو العمل على التحرر من التهديد ولغي إطار النظام الدولي، فهو قدرة المجتمعات والدول على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي، ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، والأمن يمكن فقط أن يكون نسبيا لا يمكن أن يكون مطلقا[2]

كما يمكننا تعريف الأمن على أنه:

1) دفع أي تهديدات خارجية ضد دولة أو مجموعة من الدول.
2) حماية الأمة وحرمة أراضيها وسيادتها واستقلالها السياسي واستقرارها.
3) الشعور الذي يسود الفرد أو الجماعة بإشباع الدوافع العضوية أو النفسية واطمئنان المجتمع إلى زوال ما يهدده من مخاطر.[3]

والأمن إما أن يكون:

- ✓ الإجراءات التي يتخذها المقرر لحماية نفسه من التجسس أو الترصد أو التخريب أو المباغتة
- ✓ الحالة الناجمة من إيجاد وإدامة الإجراءات الحموية اتجاه الأعمال والتأثيرات المعادية.
- ✓ الحالة التي تمنع الأشخاص غير المخولين من الحصول على المعلومات الرسمية بالنسبة للمواد السرية.
- ✓ حماية المواد التنموية والمنشآت التنموية من هجمات العدو ونيرانه وتخريباته
- ✓ الجزء الوقائي من نشاط مكافحة الاستخبارات ويشمل أمن الأشخاص والمعلومات والمنشآت والمواد العائدة للدولة.[4]

فلأمن يعني غياب المخاطر التي تهدد الدولة سواء في الداخل أو في الخارج ومما تجدر الإشارة إليه أن تحقيق الأمن المطلق لدولة ما، يعني في الحقيقة التهديد المطلق لغيرها من الدول التي تسعى هي الأخرى لزيادة قوته، بهدف تحقيق أمنها فتصبح مصدر خطر على غيرها هي الأخرى، ولذا فإن ما

---

[2] زكي زكي حسن زيدان،الاستخبارات العسكرية و دورها في تحقيق الامن للدولة في الفقه الاسلامي و القانون الوضع، دار الكتاب القانوني: كلية الحقوق طنجا 2009 ص 32 .

[3] نفس المرجع السابق ص 33،34

[4] نفس المرجع السابق ص 34،35

تسعى إليه الدول عادة هو الأمن النسبي وليس المطلق إذ تأخذ في اعتبارها أمن غيرها من الدول خاصة المجاورة لها.

وأيضا لا يمكن حصر الأخطار التي تهدد أمن الدولة، سواء في المجال الداخلي أو في المجال الخارجي و يترتب على ذالك نتيجة هامة:

وهي أن التشريعات العقابية في مجال الأمن تتسم بمرونة الصياغة، فدائرة الخطر أوسع من دائرة التجريم، وذالك لأن طبيعة الجرائم الماسة بأمن الدولة في أصلها وماهيتها غير معينة المعالم والأطراف.

ولا يقتصر الأمر على ما يعرف بالأمن العسكري، بل يشمل الأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي والأمن الثقافي وغير ذالك من الأمور التي تمس كيان الدولة.[5]

إذا يمكن القول أنه لا يمكن الوصول إلى تعريف متفق عليه لمصطلح الأمن، فكل يعرفه حسب منظوره الخاص كما أن مفهوم الأمن لا يقتصر فقط على الجانب العسكري بل يشمل الأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي والأمن الثقافي وغير ذالك من الأمور التي تمس كيان الدولة.

المطلب الثاني: أهمية الأمن (القومي والاجتماعي)

1- الأمن قيمة عظيمة، تمثل الفئ الذي لا يعيش الإنسان إلا في ظلاله، وهو قرين وجوده وشقيق حياته، فلا يمكن مطلقا أن تقوم حياة إنسانية، تنهض بها وظيفة الخلافة في الأرض، إلا إذا اقترنت تلك الحياة بأمن وأرف، يستطيع الإنسان الحياة في ظله وتوظيف ملكاته وإطلاق قدراته، واستخدام معطيات الحياة من حوله لعمارة الحياة، والإحساس بالأمن يسمح للإنسان أن يؤدي وظيفة الخلافة في الأرض، ويطمئنه على نفسه ومعاشه وأرزاقه.

2- الأمن أساسي للتنمية: فلا تنمية ولا ازدهار إلا في ظلال أمن سابغ، فالتخطيط السليم والإبداع الفكري والمثابرة العلمية، هي أهم مرتكزات التنمية، وهي أمور غير ممكنة الحدوث إلا في ظل أمن واستقرار يطمئن فيه الإنسان على نفسه وثرواته واستثماراته.

[5] نفس المرجع،نفس الصفحة.

3- الأمن غاية العدل: والعدل سبيل للأمن، فالأمن بالنسبة للعدل غاية وليس العكس، فإذا كان العدل يقتضي تحكيم الشرع والحكم بميزانه الذي يمثل القسطاس المستقيم، فإن الشرع ذاته ما نزل إلا لتحقيق الأمن في الحياة، وغياب العدل يؤدي إلى غياب الأمن، ولذا فإن الحكمة الجامعة تقول: "إن واجبات الدولة تنحصر في أمرين هما: (عمران البلاد وأمن العباد)".

4- الأمن غاية الشرائع وهدفها الأسمى: فقد أنزل الله الشرائع متعاقبة متتالية منذ أهبط أول إنسان إلى هذه الأرض، حيث ظلت عناية الله تتابعه وتلازمه، فما تقوم أمة ولا يبعث جيل إلا ويكون لرسالة السماء شأن معه. قال تعالى: (وإن من أمة إلا خلا فيها نذير).

وقد كانت غاية هذه الرسالات هي إقامة السلام الاجتماعي بين بني الإنسان، فتأتي الرسالة مبينة الحلال والحرام والباطل.. وقد ذكر رسول الله هذا المعنى بقوله: "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم" .زكريا حسين، مفهوم الأمن القومي والاجتماعي جوهر الأمن القومي وأهم مظاهره.[6]

المطلب الثالث: أنواع الأمن (القومي والاجتماعي)

يتسم الأمن بالتنوع والتعدد طبقا لطبيعته وحدوده ويمكن تقسيمه إلى:

1- الأمن الفردي والجماعي:

ويقصد بالأمن الفردي تحقيق الطمأنينة والسكينة للفرد، باعتباره إنسانا، وذلك بسلامته من كل خطر يهدد حياته أو عرضه أو شرفه أو حريته أو ماله، وبعبارة جامعة فإن الأمن الفردي يعني العصمة والحماية من خلال منع أي عدوان أو ظلم يتهدده.

فالأصل أن يتمتع كل إنسان بهذه العصمة ولا تنقص حقوقه إلا في حدود أمن الشرع والقانون، وقد كفل الإسلام للناس كل هذه الصور من العصمة، وكل هذا القدر من الحماية، فجاء في قول الرسول الكريم: "إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام". وجاء قوله: "كل

---

[6] مقالة الأمن و وأهميته، جريدة الوطن. (تاريخ الإطلاع 2013/05/10 على الساعة21:11)
الموقعWWW.alwatan.world presse.com

المسلم على المسلم حرام: دمه، وماله، وعرضه". وإذا كان هذا في شأن المسلم فإن لغير المسلم إذا كان وسالما مثل ذلك من الحماية والعصمة.

ويقصد بالأمن الجماعي: أمن الأمة باعتبارها وحدة واحدة، وذلك بتحقيق العصمة والحماية لحقوقها العامة ومصالحها الجماعية، المتمثلة في وحدتها الدينية والاجتماعية والفكرية، ففي صيانة نظمها وحماية مؤسساتها والحافظ على مقدراتها ومكتسباتها. وقد مقت الإسلام كل دعوة إلى الفرقة أو إلى الفتنة، واعتبرها دعوة شيطانية.

والحقيقة أن الأمن الفردي والأمن الجماعي متداخلان، فأمن الفرد هو أمن الجماعة والعكس صحيح، وما يفسد على الفرد أمنه يمكن أن يفسد أمن الجماعة، والعكس صحيح كذلك. [7]

2- الأمن الداخلي والأمن الخارجي:

يقصد بالأمن الداخلي: تحقيق الاستقرار والاطمئنان للدولة في شأنها الداخلي على نحو يحقق السلامة والصيانة والحماية لكل المصلحة العامة والخاصة فيها، وبذلك يمتد مفهوم الأمن الداخلي ليشمل كل عناصر ومكونات الأمن الفردي والأمن الجماعي، فهو أمن الدولة بكل مؤسساتها وأنظمتها ومصالحها التي يقوم عليها وجودها أو تحقق بها قدرتها على ممارسة وظائفها واختصاصاتها النظامية والإدارية والسيادية[8].

أما الأمن الخارجي: فهو يعني تحقيق الاستقرار والاطمئنان للدولة في شئونها الخارجية، أي في علاقاتها مع غيرها من الدول والمنظمات الدولية، ويقتضي سلامة وصيانة مصالح الدولة، ومن

---

[7] نفس المرجع السابق
[8] نفس المرجع السابق
2نفس المرجع السابق

تلك المصالح مصلحتها في الاستقلال وفي الوحدة وفي سلامة الأرض وفي سلامة قدراتها الدفاعية والاقتصادية وفي حماية مقومات وجودها وأسباب قوتها.

3- الأمن الوطني والأمن الإقليمي والأمن القومي:

الأمن الوطني: هو أمن الوطن الصغير بما فيه ويشمل الأمن الفردي والأمن الجماعي والأمن الداخلي والخارجي.

الأمن الإقليمي: ويعنى بتحقيق الاستقرار والأمن لمجموعة الدول الواقعة في نطاق إقليمي محدد.

الأمن القومي: وهو أمن الأمة الكبيرة التي تمثل كيانا فكريا وثقافيا ودينيا وعرقيا واحدا، وهو يعني تلك الحالة التي تكون فيها الأمة في كيانها الذاتي وشخصيتها القومية بعيدة عن تسلط أو تهديد أي قوة خارجية.[2]

4- الأمن الموضوعي والأمن النوعي

الأمن الموضوعي: هي صور الأمن السابق ذكرها، باعتبارها أمن مصالح شاملة وأمن حقوق خاصة أو عامة، أمن يمتد إلى كل جوانب الحياة المادية والمعنوية. [9]

الأمن النوعي: فهو نوع معين موصوف كالأمن الصناعي والأمن الغذائي والأمن الفكري والثقافي.

---

[9] نفس المرجع السابق

والأمن في واقع الأمر، أمن نسبي، فالفرد لا يستطيع تحقيق أمن مطلق لوجود غيره من الأفراد والجماعات والنظم ممن لهم حقوق في تحقيق أمنهم، الذي قد يتعارض مع أمنه، والجماعة كذلك في وجودها وعلاقاتها بالأفراد والجماعات الأخرى والدولة.

المقومات الأساسية لدعم الأمن وتنمية مسبباته:

1- العقيدة الدينية

باعتبار أن العقيدة تحث على فعل الخير ومحاربة الشر والإسلام دين عدالة وأمر بمعروف ونهي عن منكر وتآلف ومحبة بين أفراد المجتمع وأمن واستقرار [10]

2- الإحساس بالتماسك والتعاطف والانتماء بين أفراد المجتمع الواحد:

من أولى شروط المجتمع السليم أن يتوافر بين أفراده قدر عال من التماسك، بحيث يشعر كل منهم بانتمائه إلى وطنه ومجتمعه انتماء وثيقا، بحيث يؤلف وحدة عضوية حيه تتفاعل معه، فتحيا بحياته وتنمو بنموه وتتبلور مقوماته، فالانتماء ركن أساسي للحياة الاجتماعية، بحيث يشعر الفرد بأن الوطن له وأنه مسئول عن سلامته، ومن يشعر بأن له دور يتوجب عليه القيام به للمحافظة على وطنه وأمته، وبالتعاطف والتماسك تتكون رابطة إنسانية قوية تشكل سدا منيعا يحول دون إيذاء الأفراد لبعضهم البعض.

3- التوافق على مبادئ سلوكية وأخلاقية ودينية واحدة:

باعتبار أن العقيدة تحث على فعل الخير ومحاربة الشر والإسلام دين عدالة وأمر بمعروف ونهي عن منكر وتآلف ومحبة بين أفراد المجتمع وأمن واستقرار.

فحين يتربى الإنسان تربية سليمة يستقى التقوى ومخافة الله وتنمو معه المسؤولية تجاه نفسه وتجاه غيره، ينشأ محبا للناس وللغير، آمرا بالمعروف وناهيا عن المنكر. ومتى ما شب المجتمع على أساس سليم ومبادئ سامية، يتأقلم الإنسان معها وتترسخ لديه وتصبح التزاما

---

[2]نفس المرجع السابق

أساسيا لا ينحرف عنه. ومن ثم فمتى وجدت هذه القواعد الأخلاقية والدينية والسلوكية في إطار المجتمع، تأمنت معه أحد المقومات الأساسية لتحقيق الأمن [11]

4- الاستقرار السياسي وتوافر الأجهزة المختصة القادرة على تحقيق الأمن والعدالة:

من المقومات الأساسية أيضا لتحقيق الأمن، توفر الاستقرار السياسي في المجتمع عن طريق الحقوق الدستورية الشرعية للفرد عبر حكم عادل رادع يراعي شؤون المواطنين ويعمل على توفير أسباب الطمأنينة.

والاستقرار السياسي يتطلب دعائم أساسية تحقق الحقوق الأساسية للمواطنين لممارسة حقوقهم السياسية، في ظل أنظمة ومؤسسات مختصة قادرة على تأمين المجتمع وتتمثل في:

- جهاز أمني قوي وفعال ومستعد للتدخل دوما لصيانة الأمن بوجه عام ولتأمين الوطن وحفظ كيانه وعلى وجه الخصوص حماية الأفراد من المجرمين والمنحرفين والإرهابيين.

- جهاز قضائي عادل وحاسم، يضمن حقوق الجميع ويفصل في الأحكام بسرعة وحسم لقطع المفاسد وردع المعتدين ولجم المخالفين حتى يكونوا عبرة لغيرهم.

- تخطيط متكامل وسياسة جنائية سليمة وتعاون وثيق بين كافة المؤسسات والجمعيات العدلية والتربوية والأخلاقية والأمنية لتوفير مقومات الأمن والأمان للفرد والجماعة. [12]

5- توافر الأمن الاجتماعي والاقتصادي:

لا يكفي أن يتوافر نوع من التماسك والتعاطف داخل المجتمع وأن يتواجد استقرار سياسي ومؤسسات لضمان توافر الأمن، بل لابد من توفر أمن اجتماعي واقتصادي، يضمن لكل فرد في المجتمع مستوى معيشي معين، يتحقق بتوافر فرص العمل والإنتاج وعائد مجزي، ليؤمن اقتناء حاجات الإنسان الضرورية من مأكل وملبس ومسكن مناسب، يضاف إليها توافر خدمات تعليمية وصحية واجتماعية وإنسانية تجعله في مأمن من الفقر والجهل والمرض.

6- ضمان سلامة الأرواح والأعراض والممتلكات من كل خطر:

---

[11] نفس المرجع السابق
[12] نفس المرجع السابق

إن جوهر الأمن هو التحرر من الخوف من أي خطر أو ضرر قد يلحق بالإنسان، في نفسه أو عرضه أو ممتلكاته، ويكون في مقدوره التنقل بكل حرية داخل وطنه دون خوف، وأن يكون بإمكانه أن يفكر ويدلي برأيه دون تسلط أو إرهاب من قبل الآخرين.

فالإنسان لا يكفيه أن يتوافر على هذه المقومات لنفسه دون أن تكون كمفهوم عام لأمن المجتمع ككل، فإن حصل وأن افترقت هذه الحقوق وتم التعدي عليها حيال غيره اليوم، فسينتقل إليه غدا، ولذلك فإن برامج الوقاية من الجريمة والتصدي لها يجب أن يتم في إطار تخطيط شامل وتكامل وسياسة صائبة علمية وموضوعية وعقوبات رادعة تمثل ضمانا كافيا لتأمين الوطن والمواطن على السواء. [13]

المبحث الثاني: مفهوم الإستراتيجية

المطلب: الأول تعريف الإستراتيجية

أو التخطيط أو خطط بصفة عامة، وهي مصطلح عسكري بالأساس وتعني العمليات عقب نشوب الحرب، وهي في نفس الوقت فن إدارة تلك العمليات عقب نشوب الحرب

لغة: بالنقل الحرفي للكلمة الانجليزية (strategy) وهي خطط أو طرق توضع لتحقيق هدف معين على المدى البعيد، اعتمادا على التخطيط والإجراءات الأمنية في استخدام المصادر المتوفرة في المدى القصير.

أصل الكلمة: مصطلح الإستراتيجية يعد من المصطلحات القديمة المأخوذة من الكلمة الاغريقية (strategod start)، وتعني الجيش أو الحشود العسكرية، وتعني إدارة وقيادة الحروب.

نشأة مفهوم الإستراتيجية: تعتبر الحرب واحدة من الظواهر الحتمية في حياة الإنسان واكبت مسيرته على هذه الأرض وكانت معلما بارزا في تاريخه الطويل، وظهرت بواكير الملفات في هذا المجال

[13] زكرياء حسين،نفس المرجع السابق

قبل أكثر من 20 قرن على يد بعض العسكريين الصينيين ومؤلفين إغريق ورومان وعرب وأوروبيين، تناولت جميعها بعض المفاهيم والمبادئ الأساسية والتفصيلية للحرب، مما نشأ عنه ظهور فرع جديد من فروع المعرفة الإنسانية والتفصيلية للحرب.[14]

المطلب الثاني: مبادئ الإستراتيجية:

حاول العديد من المفكرين وضع عدد من المبادئ الإستراتيجية العامة، فكان اختلافهم في وضع هذه المبادئ أكثر من اختلافهم في تعريف الإستراتيجية ذاتها، والسبب الرئيسي في ذالك الاختلاف هو أن الإستراتيجية، ليست فكرة محددة المعالم جلية السمات ولكنها كما يقول يوفر: (لكل موقف إستراتيجية تلاؤمه، ولكل دولة إستراتيجية تناسبها وتتلاءم مع ظروفها وقد يكون اختيار هذه الإستراتيجية أو تلك صائبا في زمان أو مكان معينين) فالإستراتيجية تتأثر بعوامل الزمان والمكان وبعقلية المخططين وظروف العصر وتقنية وغير ذالك من العوامل.

وقد حدد طلامفتر: مبادئ الإستراتيجية في:

- ✓ تجمع القوى
- ✓ عمل القوى ضد القوى
- ✓ الحل الحاسم عن طريق المعركة في الحل الرئيسي

أما ليدل هارت: فقد قدم 8 مبادئ

- مطابقة الهدف مع الإمكانات
- متابعة الهد و عدم إضاعة الهدف إختيار الخطر الأقل توقعا
- إستثمار خط المقاومة الأضعف
- إختيار خط عمليات يدي الى أهداف متناوبة
- المرونة في المخطط و التشكيل بحيث يتلاءمان مع الظروف
- عدم الزج بكافة الإمكانات إذا كان العدو محترسا
- عدم تسديد الهجوم على نفس الخط أو بنفس الطريقة

[14] نفس المرجع السابق ص 36

أما بالنسبة للينين وستالين فقد حددا 3 مبادئ رئيسية هي:

- تلاءم معنوي بين الجيش و الشعب في حرب شاملة.
- أهمية حاسمة.
- ضرورة القيام بإعدادات نفسية قبل البدا بالعمل العنيف[15].

المطلب الثالث: متطلبات ومقومات الإستراتيجية

يقصد بالإستراتيجية هنا ما هو قائم وما هو قادم، من ظواهر إجرامية فرضتها ظروف العصر ومتغيراته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومواجهتها مواجهة متلاحقة وتعقبها تحقيقا للاستقرار الأمني.

ويتطلب لنجاح الإستراتيجية بمفهومها المتقدم، ضرورة توافر متطلبات ومقومات لا غنى عنها في هذا الصدد، وبدونها تغدو الإستراتيجية كلمة جوفاء لا صدى لها في الواقع.

وهنا يلزم التنبيه إلى أن ثمة فارق بين المتطلبات والمقومات: فالمتطلبات هي دعائم أو ركائز ثابتة لا تتغير بتغير الظروف الأحوال، أما المقومات فهي لا تعدو أن تكون مجموعة من العناصر تتسم بالمرونة لتواكب التي توجد من وقت لآخر.

المتطلبات: تحكم الإستراتيجية دعائم معينة، تتمثل في مجموعة من الأفكار الأساسية تعتبر منطلقات لتحقيق أهداف معينة.[16]

وتتمثل هذه المتطلبات في:

أولا– مبدأ العلمية: بمعنى الاستناد دائما إلى الأساس العلمي القائم على الاستفادة من الخبرات والتخصصات ودراسة الخطط السابقة، والاستخدام العلمي المتطور عند وضع خطط مواجهة الجريمة.[17]

وهذا المبدأ فرضته بالمقابل السمة العلمية التي غدت ملازمة للجريمة الحديثة. فعالم الجريمة يجتاز مرحلة حاسمة من مراحل التطور المذهل للجريمة الحديثة، ومراحل تطورها المذهل، فالجريمة العصرية التي شاع وقوعها منذ أوائل الستينات من هذا القرن بدأت تعتمد على التخطيط العلمي الدقيق، على نحو لم يسبق له مثيل في التاريخ الجنائي.[18]

والجدير بالذكر هنا إن مبدأ العلمية ينبغي أن يسير بالتوازي مع الصبغة العلمية للجريمة، إذن فالمواجهات يتعين أن تكون علمية تقوم على التخطيط العلمي.

ثانيا– مبدأ مركزية التخطيط لا مركزية التنفيذ:

يقصد أولا بمركزية التخطيط ذالك التخطيط المركزي الذي يتيح منهجا متكاملا من الناحية العلمية، وفي هذا الصدد فإن التخطيط المركزي يكفل إيجاد التوازن والتنسيق الضروري بين خطط

---

[15] نفس المرجع السابق

[16] نفس المرجع السابق ص 39

[17] مجدي إبراهيم: الإستراتيجية العسكرية.المبادئ و المقومات، دار العلوم الجزء 1 ، ص 216 ،2004

[18] نفس المرجع السابق، ص 217

القطاعات المختلفة وكذالك يحقق التنسيق عند التنفيذ، كما أن التخطيط المركزي يمكن من مواجهة المشاكل العامة التي لا تدخل في نطاق عمل معين أو جهاز معين.

وإلى جانب مبدأ مركزية التخطيط يوجد مبدأ آخر يقوم على لا مركزية التنفيذ، بمعنى أن تلقي مسؤولية التنفيذ على عاتق القطاعات المختلفة كل حسب موقعه وقدر اختصاصه.

ثالثا– مبدأ الإلزامية والمرونة:

ويعني مبدأ الإلزامية أي ضرورة الالتزام في التنفيذ بخطط تحقيق الأهداف عقب اعتمادها وإبلاغها إلى جميع الأجهزة في المناطق المختلفة، والعمل على مكانية استجابة الخطة للظروف الطارئة اعتمادا على الدراسات التنبؤية، ومدى قابلية مواجهة أية مشاكل عند التنفيذ.

أما المرونة فتعني أن تكون الخطة ذات بدائل مختلفة، بحيث يمكن مواجهة الاحتمالات الطارئة.

فمن المسلم به أن حرية أجهزة الأمن ليست مطلقة في اختيار نوع التخطيط لمواجهة تلك الأخطار، بل يتعين أن يكون هذا التخطيط وليد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة، وينبغي أن يطور التخطيط بحيث يناسب حاجة المجتمع وقدراته في ظل ما يجد من ظروف، وذالك فإن صلاحية خطة الأمن شأنها بذالك كسائر الخطط رهينا بملامتها شكلا وموضوعا للأوضاع التي تصاغ في ظلها وإن استمرار هذه الصلاحية يتوقف بالدرجة الأولى على استمرار تلك الأوضاع، فإذا ما تغيرت الظروف ولم تسايرها الخطة بالتغير، فكأنها قد حكمت على نفسها بالإخفاق والعجز عن ملاحقة التطور.[19]

رابعا– مبدأ الواقعية:

يقصد بهذا المبدأ مدى ملائمة الوسائل والأساليب للواقع الذي سوف تنفذ فيه وتقدير الإمكانات المتاحة التي سيتم التنفيذ في حدودها، أما الشق الأول من المبدأ والذي يمثل في مدى ملائمة الوسائل والأساليب للواقع، فإن تقدير هذه الملائمة من إطلاقات القيادة وتخضع لمحض ترخيصها بلا معقب عليها في ذالك، إلا إذا شاب تقديرها خطر مؤثر لا سبيل لتداركه.[20]

أما الشق الثاني فهو تقدير الإمكانات المتاحة التي سيتم التنفيذ في حدوده، فهذا الشق يرتبط بالأول ارتباطا وثيقا أو ارتباط السبب بالنتيجة، ذالك أن تنفيذ الوسائل والأساليب يعتمد بالدرجة الأولى على الإمكانات المتاحة، وعلى قدر هذه الإمكانات يأتي التنفيذ محققا لأهدافه.[21]

خامسا– مبدأ المشاركة:

ويعني ذالك أن تحديد الوسائل والأساليب والتخطيط لمواجهة متطلبات الأمن ليس عاملا عارضا تلجأ إليه في ظروف معينة فقط، بل له صفة الاستمرارية بإعداد السابق والتطوير المستمر القائم على التنظيم الدقيق وإعادة التقييم كذالك.

---

[19] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة

[20] نفس المرحع السابق، ص 119

[21] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة

وبذلك يكون إعداد الخطة قد تم بمساهمة العاملين فضلا عن تنفيذها بواسطتهم، ويكون تدخل سلطة القيادة في الخطة للتوجيه والتنسيق في إعدادها والإشراف والرقابة على تنفيذها.

مقومات الإستراتيجية: بادئ الرأي أن الإستراتيجية تعتبر في حقيقتها مفاهيم نظرية يلزم بالضرورة الالتزام بها، والعمل على مراعاتها والتعرف على ما تحويه من دلالات، ثم القيام بترجمة تلك الدلالات إلى معطيات في ضوء المطلوب من مهام والمتاح من إمكانات.

وبالتالي فإن مقومات الإستراتيجية هي:

أولا–مقومات بشرية: ويقصد بها هنا رجال الأمن بحسبانه هو محور الإستراتيجية وركيزتها، فالوظيفة الأمنية تتسم بالأهمية وتأتي أهميتها ليس فحسب في كونها وظيفة متشبعة ومتعددة، بل أيضا بالنظر إلى ظروف أداء رجل الأمن لوظيفته، فهو يؤدي عمله في ظروف تتسم إلى حد ما بالخطورة الانخراط في الخدمة بهدف إمداد رجل الأمن بالمعلومات الضرورية التي تحقق تنمية في الاتجاهات المختلفة المتصلة بعمله، واكتساب الخبرات والمهارات الفنية والإدارية والسلوكية اللازمة لأدائه، إلا أننا نعني هنا بالعنصر البشري المنوط به تنفيذ الإستراتيجية بتبعاتها وبمسؤولياتها وما يتطلب ذالك بالضرورة من توجيه النظر إلى الاهتمام بهذا العنصر.[22]

ثانيا–مقومات مادية: ويقصد بها الوسائل والإمكانات العملية الحديثة، التي تمكن رجل الأمن من أداء دوره بفاعلية وتلك المقومات لا تقع تحت حصر، كما أنها تختلف من وقت لأخر، بل أنها تتباين من قطاع إلى آخر. والشيئ الهام الذي يجب إبرازه هنا هو أن دور الشرطة يجب أن يمتد الى أبعد من مجرد المجهود الوقائي أو العلاجي ذالك أن التحديات المستقبل تتطلب قدرا كبيرا من القدرات الفنية من توفير كل ما يتصل بجوانب الحضارة الآلية والميكانيكية، وفي إطار ما يمكن أن يعنينا من إنجازات تكنولوجية نجد أربعة مجالات هامة.

- النقل و المواصلات
- الأسلحة
- وسائل الاتصال
- الأجهزة الالكترونية

ثالثا–مقومات تنظيمية: تعني المقومات التنظيمية ضرورة وحدة القيادة لمتابعة كافة الأجهزة المشتركة أو المنوط بها تنفيذ الإستراتيجية، الأمر الذي يحقق بالتالي وحدة الأوامر والتعليمات لكافة الأجهزة، وعلى العكس إذا تعددت القيادة في صدد أمر معين، فيؤدي ذالك إلى تعدد القرارات والأوامر أو التعليمات الأمر الذي قد يقضي إلى تضارب تلك القرارات وتنعكس بآثارها على أداء رجل الأمن.

---

[22] دحسن علاوي خليفة ،النظرية الإستراتيجية المعاصرة،دار الحكمة 2013 ص 25

فمن المسلم به أن القرارات أو الأوامر والتعليمات تصدر من القائد أو السلطة المختصة، إنما تواجه ظروف ومتطلبات العمل والظروف المحيطة به، وهو المسؤول عن إصدار تلك القرارات.

والهدف هنا توحيد السلطة مصدرة القرار وأن يحمل القرار إلى علم رجال الأمن بكافة ظروفه وملابساته من قناة شرعية واحدة.[23]

رابعا– مقومات تشريعية: ونقصد بها القوانين والأنظمة سواء تلك التي تتعلق بشؤون أجهزة الأمن أو التي تتعلق بأداء عملها. وفي خصوص التشريعات التي تتعلق بشؤون أجهزة الأمن، فهي قانون قوات الأمن العام أو قانون الشرطة، تقوم على ترتيب الأوضاع الوظيفية بمختلف مظاهرها، التعيين، الترقية، النقل، التأديب وغيرها إضافة إلى توفير الرعاية الصحية والاجتماعية للعاملين في أجهزة الأمن، سواء كانوا في الخدمة أو بعد انتهاء خدمتهم.[24]

أما في خصوص التشريعات التي تتعلق بأداء أجهزة الامن فهي على سبيل المثال لا الحصر فيها: قوانين العقوبات، أصول المحاكمات الجزائية وغيرها إلى جانب الاتفاقيات العربية أو الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب أو المخدرات أو المؤثرات العقلية وغيرها من الاتفاقيات التي تستهدف مواجهة الجريمة سواء على النطاق الإقليمي أو الدولي، باعتبارها تصبح جزء من التشريعات الوطنية.

أما القوانين التي تقوم على تنفيذها فهي على سبيل المثال لا للحصر الجنسية، قانون الجوازات، قانون المرور، قانون الإقامة وغيرها من القوانين.[25]

---

[23] نفس الرجع السابق، ص 19

[24] نفس المرجع، نفس الصفحة

[25] نفس المرجع، ص17

الفصل الأول: الإهمية الجيو إستراتيجية للجزائر

المبحث الأول: الموارد الأولية في الجزائر

المبحث الثاني: دور النشاط الدبلوماسي للجزائر

المطلب الأول: نشاط الدبلوماسية الجزائرية

المطلب الثاني: أهمية الجزائرالإستراتيجية و الأمنية بالنسبة لأمريكا

المطلب الثالث: دور الدبلوماسية الجزائرية و أهميتها بالنسبة لأمريكا

المبحث الثالث: المنظور الأمريكي إتجاه الجيستراتيجية الأمريكية

الفصل الأول: الأهمية الجيوستراتيجية للجزائر

المبحث الأول: الموارد الأولية في الجزائر

الجزائر أو رسميا الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دولة عربية تقوم على ثوابت وطنيه وهي الإسلام والعروبة والأمازيغية والأرض والتاريخ الطويل والثقافة المشتركة التي تجمع الامة الجزائرية.

الجزائر أكبر بلد إفريقي وعربي من حيث المساحة، والعاشر عالميا المرتبة التي صعد إليها بعد انفصال جنوب السودان عن شمالها في 9يوليو 2011[26]

الجزائر عضو مؤسس في إتحاد المغرب العربي سنة 1988، وعضو جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة منذ استقلالها وعضو في الإتحاد الإفريقي والأوبك والعديد من المؤسسات العالمية والإقليمية.

المناخ: مناخ الجزائر مناخ متوسطي شمالا معتدل وممطر نسبيا وحرارته بين 21° و24° مئوية صيفا ومن 2 إلى 12 مئوية شتاءا، أما الهضاب فأمطارها أقل نسبة من الشمال، شتاءها مثلج ببرودة أدنى من الصفر مئوية أحيانا، صيفها جاف حدا، أما الجو في الجنوب فهو جاف وصحراوي بدرجة حرارة تفوق 50° مئوية تحمل معها ما يسمى رياح سيروكو.

المجاري المائية: تتواجد في الجزائر عدة مجاري مائية، تسمى بالأودية لعدم انتظام مجاريها وتذبذب تدفق مياهه، وتتركز معظمها في الشمال الشرقي للجزائر منها: واد الصمام وادي مزفران، وادي سيبوس نواد الرمل، وادي مجردة ووادي مقطع، وادي الحميز ووادي عيمن ووادي حمام، أما أكبرها فهو وادي الشلف الذي يتواجد في الشمال الغربي مع طول 725 كم، ويصل في بعض الاحيان تدفق مياهه إلى 1500م مكعب/ثا ومعظمها يأتي منبعها من وادي جبال الأطلس التلي وتصب في البحر الأبيض المتوسط.

الحيوانات والنباتات: للجزائر مجموعة متنوعة من الحيوانات والنباتات تتوزع في أرجاء البلاد، ويمكن مشاهدتها مجموعة في الحظائر الوطنية، وأبرزها الحديقة الوطنية جرجرة، الحظيرة الوطنية جورايا الحديقة الوطنية بلزمة، الحديقة الوطنية الشريعة، الحديقة الوطنية طاسيلي نأجر، الحديقة الوطنية هقار ومحمية الطبيعة المتواجدة بالطارف.

[26] نذير كريمي، العلاقات الجزائرية الأمريكية تتميز بتطور غير مسبوق: المسار العربي (تاريخ لإطلاع الجزيرة نت، 10.05.2013 الساعة 17:27)

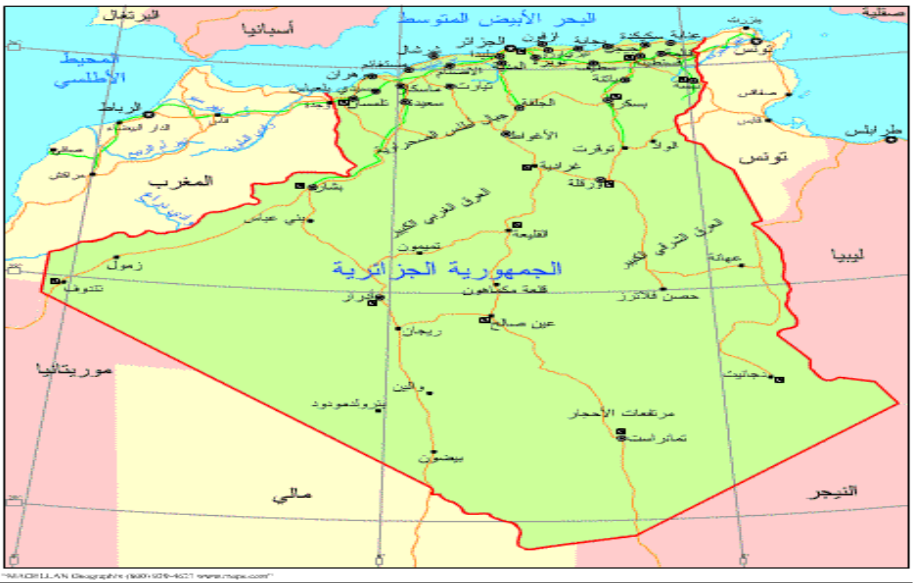

).تاريخ لاإطلاع genicivile.comخريطة توضح موقع الجزائر: المصدر (
(2013/06/03.على الساعة: 20:45)

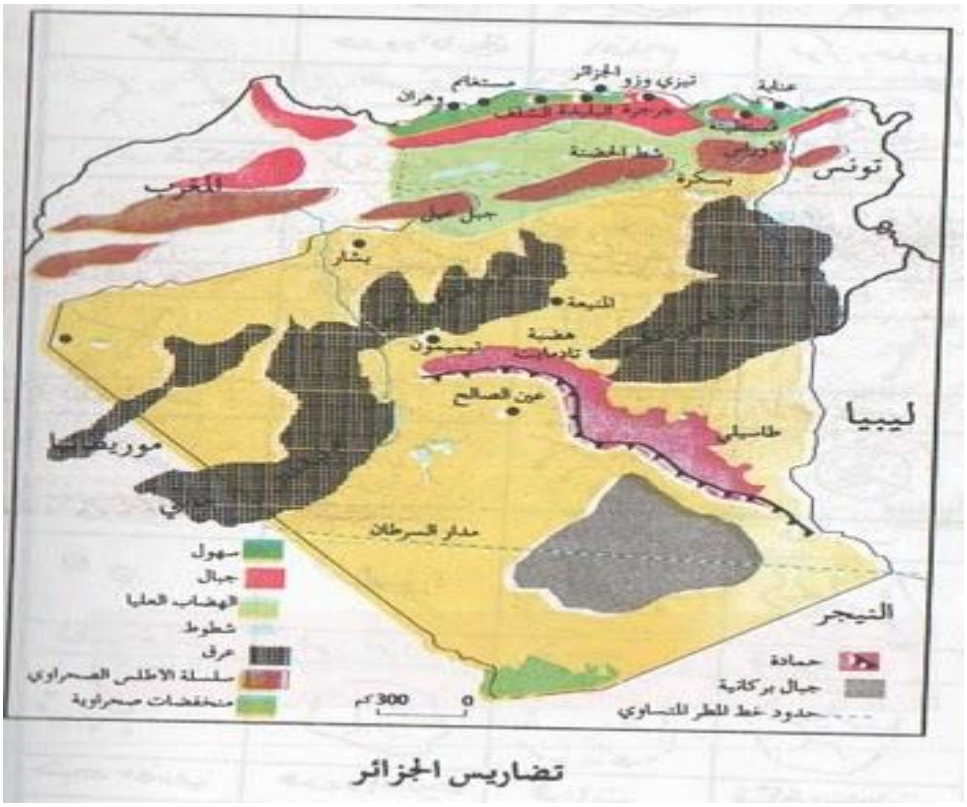

).تاريخ chourouk online.comخريطة توضح تضاريس الجزائر:المصدر(
الإطلاع(2013/06/03، على الساعة:20:45)

الموارد الطبيعية والإحتياطات: تمتلك الجزائر احتياطات طاقوية ومنجمية مهمة تتواجد عموما في جنوبها، ووفقا لشركة سونا طراك الجزائرية فإن 67% من إحتياطات البترول والغاز في حاسي مسعود وحاسي الرمل وعين أميناس، القاسي طويل، حاسي بركين، توات، عين صالح.[27]

ونشاط التعدين في الجزائر متنوع جدا فهناك أكثر من 30 معدن المستخدمة في مختلف الحاجيات البشرية من بينها: الحديد الملح الزنك الرصاص، الباريت، الرخام، الذهب...والمعادن الثمينة كالألماس والأحجار الكريمة والمعادن النادرة، الحديد يتواجد في كل منجمي الونزة وبو خضرة، بني صاف، أما اكبر منجم من حيث الاحتياطات فيوجد في غار جبيلات الذي اكتشف سنة 1957 شرق تندوف ومنجم مشري عبد العزيز (35مليار طن من الحديد) في الهقار يوجد 137,000 طن من الذهب الخام في منجمي تراك وأمسماسة واللذان ينتجان 18غرام /طن وأما معدن لباريت فيحتوي على احتياط يساوي 40.000 طن والذي يستخرج من منجمي عين ميمون بخنشلة وبوقايد بتسمسيلت، أما الرصاص والزنك يستخرجان من مناجم الشمال أهمها منجم سيدي كمير في سكيكدة وعين وبار قرب عنابة ومنجم العابد القريب من الحدود المغربية، ووادي زندر بتلمسان وكذالك منجم الونشريس جنوب الشلف وجبل قسطر بالعلمة ومنجم جزرة يوسف بسطيف، البونتونيبت يستخرج من منجمين قريبان من مغنية ومستغانم، والجزائر لديها كمية كبيرة من الملح لكثرة البحيرات والشطوط المالحة وقدر بمليار طن، أما الفوسفات فهو يتركز بمنجمي جبل العثق والكيف، وهو يقدر في الأول بمليار طن واحتياطه ما بين 5 و 30م أما اليورانيوم يتركز في مناجم الهقار. كما تشمل البلاد احتياطات كبيرة من الجبس والحجر الجيري والرمال والطين والإسمنت في شمال البلاد.[28]

المبحث الثاني: دور النشاط الدبلوماسي الجزائري

يشير الكاتب والصحفي الأمريكي "بوب ولورد" المشهور بفضيحة واتر غايت في كتابه خطة الهجوم إلى أن صانعي القرار الأمريكي وضعوا الجزائر من بين الدول ذات الأهمية الإستراتيجية في مكافحة الإرهاب. وأكد هذا الرأي التصريحات الأمريكية الرسمية المختلفة المنصبة في هذا الاتجاه من بينها ما ذهب إليه الرئيس جورج والكر بوش في الرسائل التي بعث بها إلى رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، إذ يحرص فيها ويشيد بالتعاون القائم في مجالات متعددة وعلى رأسها مكافحة الإرهاب والتكوين الفضائي والإصلاحات الاقتصادية، وهي التصريحات التي رددها عديد السفراء الأمركان بالجزائر كالسفير ريتشارد ريدمان إلى السفير الجديد ديفد بيرس بالقول أن <<الجزائر تعد من بين شركائنا الأوائل في مكافحة الإرهاب>>

المطلب الأول: نشاط الدبلوماسية الجزائرية:

---

[27] نفس المرجع السابق

[28] الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية /الديوان الوطني للإحصائيات(تاريخ الإطلاع: 2013/05/10 الساعة 21:06)

تمكنت الدبلوماسية الجزائرية منذ سنة 1999 من كسر طوق العزلة المفروضة على الجزائر خلال عشرية الإرهاب ونجحت في استعادة مكانتها الطبيعية، على الصعيد العالمي ولقد تميزت الدبلوماسية الجزائرية بحضورها القوي والفعال في شتى المحافل الدولية، كما ساهمت في البحث عن حلول لرفع التحديات التي تواجه المجموعة الدولية، ومنها القضايا المتعلقة بالإرهاب والأمن الدولي ونزع السلاح، وإشكالية التنمية وحماية البيئة وحوار الحضارات في صميم هذه التحولات العميقة وتحت رعاية رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، بادرت وزارة الشؤون الخارجية إلى إعادة تنشيط هياكلها على الصعيدين المركزي والخارجي، قصد التكفل بصورة أفضل بحماية مصالح الوطن الجيوستراتيجية و الاقتصادية والاستجابة لاهتمامات الجالية الوطنية المقيمة بالخارج.

أ: على مستوى ترقية دور منظمة الأمم المتحدة:

أصبحت الجزائر في الوقت الراهن شريكا لا يمكن الاستغناء عنه في المفاوضات الدولية، فمنذ سنة 2000 تم تمثيل بلدنا 5 مرات من طرف رئيس الجمهورية، في اشتغال الجمعية العامة للأمم المتحدة، نذكر منها قمة الالفية المنعقدة في سبتمبر 2000 والقمة الدولية في 2005 المخصصة لإصلاح هيئة الأمم المتحدة

ب عضوية الجزائر في مجلس الأمن:

لقد انتخبت الجزائر عضوا في مجلس الأمن سنة 2003 فكان ذالك تكريسا لاستعادة الجزائر مكانتها على الساحة الدولية، ونوعا من الاعتراف بمساهمتها الفعالة في مسار الإصلاح الجاري حاليا لمنظمة الأمم المتحدة، والذي تتمثل أولى مراحله في إنشاء مجلس حقوق الإنسان ولجنة الأمم المتحدة لتعزيز السلم في ضبط إستراتيجية واضحة لمكافحة الإرهاب عبر العالم.

لم تنفك الجزائر عن المطالبة بضرورة إبرام اتفاقية دولية شاملة بخصوص قضية الإرهاب ولقد ساهمت بفاعلية كبيرة في إطار المنتدى المتوسطي (forme)، لحث الدول المشاركة فيه على تبني موقف موحد ضد الإرهاب كما دعت أيضا إلى إبرام عدد من الاتفاقيات للوقاية من الإرهاب ولمكافحته على الصعيد الإفريقي والعربي والإسلامي، ولقد توحدت تلك الجهود بتأسيس المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب (CAERT)، ومقره بالجزائر العاصمة.[29]

ج. على صعيد إتحاد المغرب العربي :

بادرت الجزائر منذ سنة 2001 مبادرة بإعادة تنشيط هياكل ودواليب هذه المجموعة المغاربية ووضع حد للجمود الذي شل نشاطها منذ سنة 1995.

د. على صعيد البلدان العربية:

تعتبر قمة الجزائر التي انعقدت في شهر مارس 2005 معلما بارزا في إصلاح منظومة العمل العربي المشترك والدليل على ذالك هو القرارات التي أسفرت عنه والمتعلقة بإلغاء العمل بنظام التصويت

[29] نفس المرجع السابق

بالإجماع، وبإنشاء عدد من المؤسسات الجديدة من البرلمان العربي الانتقالي والمجلس العربي للسلام والأمن ومحكمة العدل العربية.

البعد الإفريقي للدبلوماسية الجزائرية:[30]

يتجلى هذا البعد في الجهود الحثيثة التي ما فتئت الجزائر تبذلها من أجل إقامة هيئات جديدة على مستوى القارة الإفريقي على غرار مجلس السلام والأمن وتأسيس البرلمان الإفريقي وكذا إتمام مسار هيئة النباد ضمن تنظيمها، علما أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة كان من أبرز الفاعلين في هذا الصدد لاسيما في إطار لقاءاته مع قادة مجموعة الدول الثمانية G8، والمنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية (OCDE)، من أجل تقديم الدعم للقارة الإفريقية.

دور الجزائر في استتباب الأمن في العالم:

يعتبر توطيد أسس السلم في العالم من أكبر الرهانات التي تعمل الدبلوماسية الجزائرية على كسبها ذلك أن الجزائر تناضل من أجل تعزيز سبل التعاون بين الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي، فيما يتعلق بالوقاية وفض النزاعات في القارة الإفريقية، وتندرج مساهمة بلادنا في هذا المنظور:

1- إيفاد الملاحظين للمشاركة في عمليات حفظ الأمن التي تتولاها الأمم المتحدة في النزاع بين الحبشة وأريتيريا وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

2- نجاح مساعي الصلح على يد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لفض النزاع الأثيوبي الأريتيري والنزاع بين الحكومة المالية والمتمردين الطوارق.

إن اتفاق الجزائر المبرم في 4 جويلية 2006 لإحلال السلم والأمن والتنمية في إقليم كيدال، لدليل ملموس على عمق التزام الجزائر بقضايا منطقة الساحل التي تمثل في نظرها نطاق أمنيا ومنطقة حيوية، ويندرج في هذا المنطق نفسه خوض الجزائر على تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية، والتوصل إلى حل الصراع العربي الإسرائيلي، على أسس عادلة ونهائية.[31]

المطلب الثاني: أهمية الجزائر الإستراتيجية والأمنية بالنسبة لأمريكا

وتكمن هذه الأهمية في المحاور المتعددة والمتقاطعة التي تعقدها الجزائر على مستويات إقليمية متنوعة، وتعاملها مع الظاهرة بشكليها الأمني والسياسي حيث انتقلت من مرحلة المأساة الوطنية إلى مرحلة السلم والمصالحة الوطنية، إلى جانب احتضانها للمركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول ظاهرة الإرهاب ما جعل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أحد المرشحين لجائزة نوبل للسلام وما جعلها تكون ايضا محل تقارب أمني لفهم الظاهرة بالدراسات والتشاور المشترك إلى جانب دورها المتميز داخل منظمة المؤتمر الإسلامي بفضل تجربة دبلوماسيتها الهادئة المتوازنة التي تمتد ما بين الوساطة في الحرب العراقية–الإيرانية في

---

[30] مديرية الحملة الانتخابية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، (تاريخ الإطلاع على الساعة 20:28)الموقع www.boutaflika.com 2009

[31] مديرية الحملة الانتخابية للرئيس عبد العزيز بو تفليقة (على الساعة 20:28) الموقع wwwbouteflika2009

السبعينيات إلى الوساطة لإطلاق صراح الرهائن الأمريكيين بطهران مرورا بالحل السلمي لقضية الطائرة الكويتية المختطفة التي حطت بمطار الجزائر في منتصف الثمانينيات وكلها تجارب تأمل الكثير من الأطماع استغلالها في أزماتها الدولية خصوصا مع الملف النووي الإيراني الأزمة العراقية والقضية الفلسطينية التي أعلن عن قيام دولتها بالجزائر. كما يمكن أن يراهن صانعوا القرار الأمريكية على الجزائر للعب دور الوساطة بين القوى الإقليمية والدولية ولمتوسطية حيث تعد الجزائر شريكا إستراتيجيا هاما مع الحلف الأطلسي لامتداداتها البحرية على البحر الأبيض المتوسط وكحلقة بين جنوب أوروبا وشمال إفريقي،أو باعتبارها أيضا بوابة إستراتيجية نحو دول الساحل الإفريقي والتي تهتم بها واشنطن في إطار مبادرة <<البان، ساحل>> .

وقد تميزت العلاقة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية خلال سنة 2011-2012 بتحقيق تقدم نوعي يشهد على توازن[32].

المطلب الثالث: دور الدبلوماسية الجزائرية وأهميتها بالنسبة لأمريكا

أكدها السفير الامريكي بالجزائر الذي أشار مؤخرا إلى أن (استقرار الجزائر وازدهارها مهم جذا لاستقرار المنطقة بأكملها) مضيفا أن (الولايات المتحدة الامريكية تتعاون مع الجزائر في محاربة الإرهاب والتطرف وكذا ترسيخ ثقافة التسامح والاعتدال)

معربا عن أمله في أن تكون العلاقات الثنائية بين البلدين بمثابة شراكة ديمقراطية تخدم السلام والازدهار واستقرار العلاقات الثنائية وتجدر الإشارة إلى حجم المبادلات التجارية بين البلدين يبلغ 20 مليار دولار سنويا، مما يجعل الجزائر الشريك الثنائي للولايات المتحدة الأمريكية في العالم العربي.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المستهلك النفطي الأول في العالم، فإنها تدرك أهمية النفط الإفريقي في إطار سياساتها الطاقوية القائمة على تنويع مصادر الإمدادات، خصوصا لتجنب الصدمات النفطية المستقبلية في الشرق الأوسط، وهذا ما جعل **جون فان ديك** الرئيس المدير العام للشركة الأمريكية للنفط **انكو انرجي** يؤكد في سنة 2000 على أنه سيكون في المستقبل القريب الإنتاج اليومي من النفط في الخليج الغيني أكثر من الإنتاج النفطي اليومي في المملكة العربية السعودية ربما الإدراك الأمريكي لأهمية النفط الإفريقي وخصوصا مع الاكتشافات الضخمة في إطار offshore جعل الشركات الأمريكية تستثمر بقوة في جنوب الصحراء دعم من الإدارة الأمريكية خصوصا وأن مناطق الإنتاج النفطي ومنها مناطق offshore تتميز ببعدها عن خطر اللاستقرار السياسي مقارنة بالخليج العربي التي تعد براميل نفطية مشتعلة وسريعة الالتهاب بفعل الصراع العربي_ الإسرائيلي وتنامي التيارات الجهادية السلفية المناهضة للمصالح الأمريكية، وهنا قد نفهم التصريح الأخير للرئيس الأمريكي: لماذا يصر على تخلي الولايات المتحدة الامريكية على نفط الخليج بنسبة 75% مع مطلع سنة 2020.[33]

---

[32] ابن عائشة محمد الأمين. لمثلث الإستراتيجي الجزائر، الطاقة و الولايات المتحدة الأميركية،(تاريخ الإطلاع:الثلاثاء 15جانفي2013 الساعة 18:08) الموقع: www.mouharib elsahra.com

[33] نفس المرجع السابق

كما ترتقب وزارة الطاقة الأمريكية في إطار دراستها الإستشرافية، أن تصل الإمدادات الأمريكية من النفط الإفريقي إلى 25% من النفط الذي تستهلكه الولايات المتحدة الأمريكية مقابل 15% في الوقت الراهن.

وستصل الاستثمارات الأمريكية في قطاع المحروقات في إفريقيا الغربية إلى 35مليار دولار في الفترة ما بين (2008/2003)، وهذا ما يوضحه التواجد الفعال للشركات النفطية الأمريكية، في أنغولا ونيجيريا وفي غينيا الاستوائية، كما تقوم الشركة النفطية شفرون بالبحث والاستكشاف كما نجد الاستغلال الجماعي في حقل دوبا بالتشاد القائم بين شركتين أمريكيتين أكسون موبيل التي تستحوذ على 40%، و شفرون التي تملك 25% والشركة الماليزية بيترناس التي تملك 35% من بين الشركات ال 3 الأولى التي أبرمت عقودا لاستكشاف في حقل ساوتومي، تجد شركتين أمريكيتين وهما أكسون موبيل وكروم انرجي، وفي هذا الإطار العام تتوطد العلاقات الاقتصادية والتجارية بين واشنطن والجزائر حيث تحتل المحروقات صدارة المبادلات التجارية حيث تمثل 95% من قيمة الصادرات الجزائرية للولايات المتحدة الأمريكية، وتحولت واشنطن إلى أول شريك تجاري للجزائر بعدما كانت فرنسا تعتبر الشريك التجاري الأول لها.[34]

المبحث الثالث: المنظور الأمريكي اتجاه الجيوستراتيجية الجزائرية

إن واقع العلاقات الأمريكية الإفريقية بصفة عامة في فترة الحرب الباردة ينطوي على قدر خفي من الاحتقار الكراهية فالولايات المتحدة نظرت إلى إفريقيا دائما بعين الاحتقار نظرا لطبيعتها العنصرية المتأصلة اتجاه الإنسان الإفريقي فرغم تحريم الرق منذ زمن بعيد إلا أن الولايات المتحدة لم تتخلص بعد من نظرتها الدونية للإنسان الأسود وقد اقتصرت علاقاتها في هذه الفترة على بعض الأنظمة العنصرية و اليمينية وهي أنظم يمينية الفاشية في إفريقيا وهي أنظمة أملت عليها ضرورات الحرب الباردة الارتباط معها لمنع التغلغل السوفياتي في القارة الإفريقية. وفي الوقت الذي ناصر فيه الإتحاد السوفياتي حركات التحرر الإفريقية، فقد ناصبتها الولايات المتحدة العداء وانحازت إلى أنظمة إفريقيا العميلة.

لكن انتهاء الحرب الباردة، بدل هذه المعطيات وبدأ الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية، فقد زار الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون إفريقيا لمرتين، وقدم بصورة علنية اعتذارا أمريكيا عن تجارة العبيد وعن ما عاناه الإنسان الأسود على أيدي أجداده.

وطافت وزيرة خارجيته (مادلين أولبرأيت) بالدول الإفريقية عدة مرات نثرت أثناءها الوعود بمساهمة إفريقيا على حل معضلاتها وهي جولات، بالرغم من ظاهرها الإنساني، لكنها في الحقيقة لم تكن سوى لنزع الفتن بين الدول الإفريقية ومحاولة تأجيج الصراعات الإقليمية.

ولقد واصل الرئيس جورج بوش الإبن سياسة سلفه اتجاه لأفريقيا، فأوفد وزير خارجيته (كولن باول) السابقة إلى القارة الإفريقية، وعقد هو نفسه في أواخر عام 2001 اجتماعا مع أكثر من 20 وزير مال وتجارة إفريقيي للبحث في كيفية مساعدة الدول الإفريقية، وتواصل الولايات المتحدة حتى الآن

---

[34] بن عائشة محمد الأمين، نفس المرجع السابق

هذه السياسة ومن المتوقع تصاعدها خلال السنوات المقبلة والسؤال المطروح يتعلق بسر هذا الاهتمام الأمريكي المفاجئ للقارة الإفريقية؟[35]

إن اهتمام أمريكا بشمال إفريقيا بشكل عام والجزائر بشكل خاص لم يكن جزافا إنما كان وراءه دوافع مصلحيه وتوسعية.

فعلى سبيل المثال ما انتهت الحرب الفرنسية في المنطقة الإفريقية إلا كانت أمريكا تسيطر على شبكة قواعد عسكرية ومنشات إستراتيجية هامة في كامل شمال إفريقيا.

هكذا حصلت أمريكا على 25 مطارا في المنطقة لصالح قواتها، من بينها ثلاث أساسية تقع في الجزائر، كذالك أنشأت أمريكا قناة ايداعية في الجزائر العاصمة بغرض الدعاية لمبادئها. توضيحا للأهداف المرجوة من هذه الاستثمارات صرح كل من السيناتور تانل (ديلاوير) وبورتون (أوهايو) العضوان في لجنة (ميد) بما يلي:

"يمكن الاستفادة تجاريا من هذه المصالح. ليس فقط بأن نقوم بالصيانة أو بيعهم، بل كذالك بأن نقرر سياسة خارجية في هذا الباب.

جاء هذا التقرير في إطار زيارة تفتيش قامت بها لجنة من مجلس الشيوخ الامريكي مختصة في البرامج الدفاعية تدعى (ميد) إلى شمال إفريقيا في بداية سنة 1945.

من الواضح أن هذه النتائج كانت نوعا من الاستثمار المستقبلي بالنسبة لأمريكا وهي بمثابة أول مصلحة وطنية تحصل عليها في الجزائر

وأحدث وصول المحافظين الجدد إلى رأس الإدارة الأمريكية في سنة 2001 انقلابا في التوجه الأمريكي السابق، الذي انكفأ عن إفريقيا في التسعينات خاصة بعد حادثة شنق 18 جنديا أمريكيا في شوارع مقديشو سنة 1993 حتى الموت.[36]

فديك تشيني: وهو وزير دفاع سابق وكان يرأس شركة هالبرتن قبل تعيينه نائبا للرئيس بوش، له علاقات ومصالح واسعة مع كبريات الصناعات النفطية العسكرية مما أهله إلى الإمساك بكثير من الملفات الحساسة بما فيها رسم ما عرف بسياسة الطاقة القومية (nep)، والتي صدرت في وثيقة سميت بتقرير تشيني في 17ماي 2001.

وعلى الرغم من أنها مؤلفة من ثمانية (08) أقسام فإن أهم السياسات تضمنها القسم 8 والأخير من التقرير تحت عنوان (تقوية التحالفات العالمية) strengthening global alliances الذي جاء فيه (إن الأمن القومي الطاقوي يعتمد على توفر مصادر للطاقة لدعم نمو الاقتصاد الأمريكي والعالمي على حد سواء).

ويضيف التقرير أنه لتحقيق هذا الغرض "يجب أن نعمل مع البلدان الأخرى لمزيد من الإنتاج العالمي للطاقة "إنه لمن الحيوي أن نجعل أمننا الطاقوي أولوية تجارتنا وسياستنا الخارجية"

---

[35] إبراهيم أبو خزان، أقواس الهيمنة: دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن.مكان النشر ليبيا ،دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1 ،2005.ص ص 158،159

[36] نفس المرجع السابق

واقع الأمر إذن أن الهدف الأساسي لخطة نشيني هو إيجاد مصادر خارجية إضافية من الطاقة لتضخ في الاقتصاد الأمريكية خاصة أن التقرير لاحظ ابتداء أن أمريكا التي ستنتج 8.5 ملايين برميل يوميا في 2002 وتصل إلى 25.5 مليون برميل أي أنها ستضطر إلى استيراد ما يقارب 4 أضعاف إنتاجها لسد حاجتها آنذاك في حين أنها لن تستورد في سنة 2002 إلا نصف ما تحتاج إليه من النفط.

تقرير تشيني هذا سيكون له أثر بالغ على كافة السياسات الأميركية وعلى رأسها السياسيات العسكرية و الخارجية، ولكن بدا أن الإشكال الأكبر الذي يواجه هذه الإستراتيجية هو أن بقية دول العالم قد لا توافق عليها فهي تبدو أقرب إلى الهيمنة منها إلى التبادل التجاري الحرب بين الدول[37].

[37] زيتون محمد العربي، الجزائر و الحرب على الإرهاب (تاريخ الإطلاع: 22:21 2010 6-14) tribune libre

الفصل الثاني: الإستراتيجية الأمنية الأمريكية

المبحث الأول: الإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة

المطلب الأول: الإستراتيجية الأمنية الأمريكية قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر

المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر

الفصل الثاني: الإستراتيجية الأمنية الأمريكية إتجاه الجزائر

المبحث الأول: الإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة

المطلب الأول: الأستراتيجية الأمنية الأمريكية قبل أحداث 11سبتمبر

إن معطيات الواقع الدولي قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر كانت تقوم على الرؤية الأميركية للعلاقات الدولية؛ حيثُ أكسبت طبيعة الصراع مع الاتحاد السوفياتي فكانت صياغة السياسة الخارجية تجري ضمن أطروحة محورية تتمَّثل في الإجابة على السؤال: كيف يُمِكن لقرار مُعيَّن أن يُؤثِّر على العلاقات مع الاتحاد السوفياتي؟ وخلال الحرب الباردة وفرت النظرية الواقعية في العلاقات الدولية كما صاغها «هانزمورجنثاو» الأسس النظرية للسياسة الخارجية الأميركية، دون أن يعني ذلك القول بأنه كانت ثمة سياسة واحدة مشتركة حيال الاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة، إذ كان للإدارات المتعاقبة أولويات مختلفة، لكن الواقعيين في كل إدارة قاموا بدور مهم في صياغة السياسات على النحو الذي تُوضِّحه دراسة العديد من الحالات في مراحل مختلفة من الحرب الباردة؛ حيثُ يظهر اتساق خصائص الواقعية في إطار برامج سياسية مختلفة، بدءاً من فترة «كينان» المعروفة بخطة مارشال، وعقيدة «ترومان» وما تلاها من حرب فيتنام وصولاً إلى الوفاق. وعليه وفّرت الواقعية وتنفيذها من خلال الاحتواء نوعاً من استمرارية السياسة برغم تناوب الحزبين الجمهوري والديمقراطي الحكم لمدة أربعين عاماً، كما وَّفرت أيضا قدراً من المرونة لمواجهة التغيرات في البيئة الدولية[38].

لكن بعد الحرب الباردة – كما ذكر «Henry Hyde» رئيس لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب الأميركي في 7 مارس 2001– افتقدت الولايات المتحدة استراتيجية طويلة الأجل، فلم يكن لديها خطة عملية لتشكيل المستقبل؛ حيثُ أزال سقوط الإمبراطورية السوفياتية المبدأ المحوري الناظم للسياسة الخارجية طيلة النصف القرن الماضي. فبرغم القوة الأميركية فإن سياسة الولايات المتحدة كانت مجرد رد فعل للتيارات الجارية في السياسة العالمية دون أن تكون للسياسة الخارجية الأميركية وجهة محددة ومن ثم غاب المحفّز الرئيسي للسياسة الخارجية الأميركيَّة التي فقدت المنظور الشمولي للعلاقات الدولية[39] .

ومع ذلك استمرت الرؤية الأميركية للعلاقات الدولية تُعبِّر عن نوع من الرؤية الواقعية حيثُ تعتبرها صراعاً وتنافساً على تحقيق المصالح، وسعياً للحصول على القوة والسلطة من أجل تعزيز مكانتها في النظام الدولي؛ ولذلك تّتسم العلاقات الدولية بأنها خلافية وصراعية . وتستند الولايات المتحدة الى ركائز مُتعِّددة للقوة فهي الدولة الأولى في العالم سواء إقتصاديا أو عسكريا لكن نركز هنا على الجانب العسكري .

---

[38] Seal of the president of united states(obama)Knational security strategyKthe white house Kwashington.may2010

[39] نفس المرجع السابق

وعسكرياً، تُعَّد القوة الأميركية أكثر قوة عسكرية قدرة على التحُّرك السريع والفعَّال وتجد القوة العسكرية الأميركية تعبيرها في الميزانية العسكرية التي تبلغ 276.7 مليار دولار سنوياً وهذه الميزانية الضخمة هي التي أهَّلت الولايات المتحدة لتكون أكبر مُصدَّر للسلاح في العالم فخلال التسعينيات تعدَّى الإنفاق الدفاعي الأميركي الإنفاق الذي تقوم به العشر دول التالية لها فى القوة معاً، وتدعم هذه القدرات العسكرية والاقتصادية قدرات تكنولوجية وبشرية متقِّدمة إضافة إلى مؤسسات إعلامية وسياسية ودعائية واسعة ومؤثِّرة لا تُنافسها فيها أي دولة.

وتسعى الولايات المتحدة لتوظيف ركائز القوة هذه انطلاقاً من رؤية السياسة الأميركية بأن القوة يجب أن تكون حاضرة إذا أرادت الدولة أن تضمن نجاح سياستها الخارجية وتحقيق مصالحها، فلا زالت الولايات المتحدة متمسكة بنظرية القوة، فتسعى إلى تحقيق مصالحها في كثير من المناطق باستخدامها، ومن هنا كانت القوة الداعمة للمصلحة هي إحدى أهم النقاط التي تحكم الاستراتيجية الأميركية.

فحرصت الولايات على الوجود العسكري في منطقة آسيا الوسطى، كامتداد لسياسة الحصار على روسيا، وكذلك الأمر في منطقة الخليج العربي، كما سعت لإيجاد توازن قوى إقليمي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي لا يسمح بظهور أي قوى إقليمية في المنطقة العربية أو الشرق الأوسط بشكل عام سواء كانت تركيا أو إيران، أو في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز.

ومن ناحية أخرى فإن انتهاء الحرب الباردة الذي عُدَّ دليلاً على مصداقية تغيير النُظُم كمدخل للعلاقات الدولية، أثار مناظرات جديدة بين مُؤيدِّي استخدام الولايات المتَّحدة لقوتها الفريدة لتحقيق أهداف أخلاقية من قبيل نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، وبين القائلين بالالتزام بتحقيق المصلحة القومية في ضوء الظروف المتغِّيرة في فترة ما بعد الحرب الباردة[40] .

ومع ذلك استمر مفهوم الأمن في الولايات المتحدة قائماً على اعتبارات التهديد الخارجي، الذي تمَّثل حتى نهاية الحرب الباردة في التهديد الشيوعي الذي يفرضه الاتحاد السوفياتي، ومن هنا يبدو واضحاً تأثُّر صانعي السياسة الخارجية الأميركية قبل الحادي عشر من سبتمبر بمنظِّري المدرسة الواقعية، واعتبار الهدف الذي تسعى الدول إليه هو البقاء والحفاظ على القوة، وهذا اعتماداً على واقع مرجعيات الفكر الواقعي، مثل «هوبز» و «مورجانثاو» الذي يعتبر أن كل دولة تسعى إلى البقاء، وأن الدولة تعتمد على التحالفات من أجل حل معضلة الأمن وتحقيق أمنها الداخلي، وبالتالي فإن بقاء الدولة ينحصر بفكر الواقعيين في قضية الأمن ومواجهة تهديدات

[40] نفس المرجع السابق

المصلحة القومية المرتبطة بها، واستمر هذا التأثُّر في السنوات الأولى بعد انتهاء الحرب الباردة فعلى سبيل المثال أعلنت «كوندليزا رايس» مستشارة الأمن القومى أثناء حملة الانتخابات الرئاسية عام 2000 من أن القوة الأميركية يجب ألا تُستخَدم من أجل الأهداف الثانوية للنظام الدولى، مثل تعزيز الأوضاع الإنسانية، كما ذكر «بوش» أن قضية السلام والديمقراطية سوف تنبعان من مسعى الولايات المتَّحدة المتَّفق عليه وهو تأمين المصالح القومية. وفي تلك الفترة كانت ثمة رؤية بأن الدفاع عن المصالح الحيوية للولايات المتَّحدة الأميركية يقتضي العمل في أربعة اتجاهات هي:

أ– منع العدو من إقامة قواعد عسكرية يستطيع منها الهجوم على الولايات المتحدة الأميركية.

ب– الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم.

ج– تطوير التجارة العالمية .

د – العمل على ايجاد الظروف الملائمة للغرب في توازن القوى في العالم .

وامتدت هذه الرؤية للعلاقات الدولية حتى المرحلة الأولى من عهد الرئيس بوش قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والتي تميَّزت بالانكفاء الحذر عن الأزمات الدولية الساخنة التي شغلت الجانب الأوفر من اهتمامات الإدارة الديمقراطية السابقة، واعتماد خط واقعي مرن في العلاقة بالقوى الدولية النافذة، مع ميل لتعزيز الانخراط مع روسيا والحفاظ على العلاقات التقليدية بدوائر التحالف الأوروبية والآسيوية.

وعليه دخلت الولايات المتَّحدة في مجموعة من التحالفات من أجل تحقيق مصالح وأهداف محددة، لكنها لا تُشِّكل قيوداً على حركتها في السياسة الدولية، لذلك ركزت الولايات المتَّحدة على بناء التحالفات، وسعت لملء الفراغ الجيوسياسي الناجم عن انهيار الاتحاد السوفياتي في قلب أوراسيا الممتد من حدود الصين في الشرق إلى البلقان ودول أوروبا الشرقية في الغرب، ومن حدود الهند في الجنوب الآسيوي إلى الخليج العربي وشمال إفريقيا وذلك من خلال الاندفاع التدريجي نحو دول آسيا الوسطى والدول الأخرى التي انفصلت عن الاتحاد السوفياتي السابق.

وفي مواجهة الصين المنافس الأهم للولايات المتحدة حسبما ورد في تصريح الرئيس الأميركي «بوش الابن» في حملته الانتخابية عام 2000، قامت الإدارة الأميركية بدعم الركنين الأساسيين لاستراتيجيتها الإقليمية الأمنية التي كانت تتبعها في ظلِّ الحرب الباردة: أولاً، عقد التحالفات العسكرية الثنائية؛ وثانياً، استمرار نشر قواتها العسكرية ومن ناحية أخرى لم تستبعد الإدارات المتتالية العمل المنفرد فقبيل هجمات 11 سبتمبر أوضحت ورقة الاستراتيجية الأخيرة لإدارة الرئيس كلينتون حول المصالح الحيوية لأميركا أننا سوف نفعل ما يجب أن نفعله، وسوف

نُدافع عن هذه المصالح، وهذا قد يتضمن استخدام القوة العسكرية بما فيها من تصُّرف أُحادى عندما يبدو ذلك ضروريا[41].

وبذلك شهدت العلاقات الدولية عدداً من التفاعلات التي أدت لاستجابة سلبية انعكست في نوع من التحول النسبي للسياسة الخارجية للدول الكبرى مثل روسيا والصين والاتحاد الأوروبي تجاه الولايات المتَّحدة، باتجاه معارضة السلوك الانفرادي الذي تنتهجه الولايات المتحدة في العديد من القرارات الدولية، ومن هنا وجدت الولايات المتحدة نفسها في كثير من القضايا في مواجهة العديد من القوى العالمية مثل أوروبا والصين وروسيا، وحتى بعض الدول المتوسطة التي رأت أن الولايات المتحدة قوى عظمى مارقة تمارس سياسة أُحادية على مستوى العالم لتحقيق مصالحها دونما أدنى التفات لمصالح الدول الأخرى، فلم تعد راغبة في اتباع القيادة الأميركية على ما كان عليه الحال قبل نهاية الحرب الباردة. أمَّا في الشرق الأوسط فقد تبلورت مصالح الولايات المتحدة فيه نتيجة مجموعة من العوامل السياسية

والاقتصادية والأمنية الاستراتيجية التي تمَّثلت في:

1- **حماية منابع النفط وضمان وصوله إلى الولايات المتحدة والغرب والتحكُّم في أسعاره.**
2-محاربة ما يُسمَّى بـ "الإرهاب الإسلام".
3- منع دول المنطقة وخصوصاً «المارقة» منها – حسب التصنيف الأميركي – أو الجماعات الراديكالية- من امتلاك أسلحة الدمار الشامل.

4-تأمين وصول الشركات والبضائع الأميركية وخصوصاً شركات إنتاج الأسلحة.
5-حماية حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، وضمان أمن «إسرائيل» الحليف الاستراتيجي وتفوقها في المجال العسكري والاقتصادي والسياسي في المنطقة.(1)

فالسياسة الخارج و الإستراتيجية الأمريكيةونخصص الأمنية منها بعد الحرب البردة قبا أحداث 11 سبتمبر لم تعرف إهتمام كبير لا إفريقيا ولا جزائريل بخصوص العلاقات بين البلدين لكن هل بقيت هذه الإستراتيجية ثابتة بعد هجمات 11 سبتمبر.

المطلب الثاني:الإستراتيجية الامنية الأمريكية بعد أحداث 11سبتمبر

[41] نفس المرجع السابق

تُعتبر أحداث الحادي عشر من سبتمبر حدثاً تاريخياً بالنسبة للولايات المتَّحدة وللعالم، ونقطة تَّحول في مستقبل العلاقات الدولية، فقد غيَّرت بسرعة التصور الأميركي للواقع السياسي الدولي ووضعت الولايات المتَّحدة على مسار سياسي عسكري جديد، يهدف إلى مخاطبة واقع دولي جديد في مسار العلاقات الدوليَّة، فقد برزت تطورات جديدة وجوهرية في السياسة الخارجيَّة الأميركية، مشكِلّة انقلاباً في سياستها تجاه العالم الخارجي، وخاصة منطقة الشرق الأوسط والدول العربية، فقد توجَّه الإدراك الأميركي بعد هذه الهجمات إلى أنَّها لم تعد بعيدة عن مهاجمتها واستهدافها، حيثُ تم تهديد الأمن القومي الأميركي من الداخل، وأدرك صانعوا القرار السياسي الأميركي أن هناك فرصة مثالية أتُيحت لتعزيز الهيمنة على مناطق واسعة وتحقيق مصالح استراتيجية مهمة[42].

كما شكَّلت تلك الأحداث فرصة للولايات المتَّحدة الأميركية لإعادة صياغة مفهوم الأمن القومي من جديد، بعد أن أدت إلى تحولات استراتيجية في مفهوم نظرية الأمن حسب الرؤية الأميركية، وتغيير أولويات السياسة الداخلية والخارجية، ولعلَّ أهم ما يُمكن ملاحظته أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر أنها حررت الولايات المتَّحدة من القيود التي أعاقت سعيها لتوسيع الهيمنة الأميركية، ومن هنا برزت فرصة استراتيجية كبرى، وهذا ما أدركه وزير الدفاع الأميركي» رامسفيلد» عندما قال : « إن الحادي عشر من أيلول، أحدثت ذلك النوع من الفرص التي وفَّرتها الحرب العالمية الثانية من أجل إعادة صياغة العالم.« كما مثَّلت تلك الأحداث فرصة تاريخية لتيار المحافظين الجدد لتحقيق أفكارهم السابقة المتعلِّقة بالهيمنة الأميركية واستخدام القوة العسكرية، والضربات الوقائية، كعامل مؤثِّر في السياسة الخارجية الأميركية، هذه الأفكار التي ظهرت في أوائل التسعينات وازداد تأثيرها في ولاية الرئيس جورج بوش (الابن)، الذي قَّدم إطاراً فكرياً متكاملاً لسياسة الولايات المتَّحدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث خَضعت الإدارة الأميركية لتأثيرات هذا الفكر الذي ظهرت آثاره في المواقف السياسية التي تبَّنتها الإدارة الأميركية تجاه العالم ومنطقة الشرق الأوسط تحديداً[43].

بالإضافة إلى تأكيد الاستراتيجية الجديدة، فقد أعلنت الولايات المتحدة استراتيجية الحرب الاستباقية ضد أي تهديدات محتملة سواء من جماعات إرهابية أو منظمات أو من دول قادرة على امتلاك أسلحة دمار شامل، وقد حرصت مستشارة الأمن القومي آنذاك «كوندليزا رايس»

---

[42] محمد زين العابدين محمد، إستراتيجية الامن القومي الامريكي، (تاريخ الإطلاع: 72 مارس 2010)

[1]نفس المرجع السابق

على تأكيد ذلك عندما قالت «إن هذا المبدأ يعني منع أي أعمال تدميرية معينة ضدك مَن هو خصم لك، وأن هناك أوقات لا تستطيع معها الانتظار حتى يقع عليك الهجوم ثم ترد.

وفي ذات السياق استغل الفكر المحافظ الحرب على الإرهاب لتبرير التدخُّلات الأميركية في مناطق مختلفة من العالم ؛ بدأت بالحرب الأميركية على أفغانستان في أكتوبر عام 2001 ضد نظام طالبان الذي اتهمته الولايات المتحدة بأنه يقوم بإيواء تنظيم القاعدة المسؤول عن تلك الأحداث، ثم الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003 نتيجة للادعاء الأميركي بامتلاك العراق أسلحة دمار شامل ودعمه للإرهاب، وفي الواقع فقد سعت الولايات المتحدة من وراء ذلك لإعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط من منظور المصلحة القومية للولايات المتحدة وبما يُعزِّز دور»إسرائيل» في المنطقة والحفاظ على أمنها.

وفي إطار ذلك النمط من التفاعلات، باتت الأداة العسكرية تُشكِّل أهم أدوات القوة الأميركية وأصبحت السياسة الأميركية تُولي القوة العسكرية الدور الأساسي والمحوري في مواجهة أي عمل خارجي، نتيجة رؤيتها لأحداث الحادي عشر من سبتمبر باعتبارها «حرباً» وأنها تواجه شبكة واسعة من التنظيمات التي تعمل في إطار خطة عسكرية لا يُمكن توقُّع أعمالها ووجودها،

وعليه أكَّدت الاستراتيجية الأميركية الجديدة على أهمية القوة الصلبة مقابل القوة المرنة، حيث استحوذت قضايا الدفاع على حيِّز كبير من الاهتمام في ظل اتهام الديمقراطيين بتجاهل المؤسسة العسكرية والاحتياجات الدفاعية والأمنية للولايات المتَّحدة، حيثُ وعد الجمهوريون /بإصلاح القوات المسلحة الأميركية وتحديثها والمهام التي تقوم بها؛ بهدف إقامة هيكل جديد للقوة العسكرية يتجاوب مع

التحديات والتهديدات الجديدة في استراتيجيتها لمكافحة "الأرهابية"

ولقد ركِّزت إدارة الجمهوريين منذ وصولها إلى السلطة على إقامة هيكل جديد للقوة العسكرية الأميركية بما يتوافق مع تحديات القرن الحادي والعشرين، وزيادة قدرات القوة الأميركية، وبهدف الحفاظ على مكانتها كقوة وكدولة كبرى في قيادة ما يُعَرف بـ«الثورة في الشؤون العسكرية «**The Revolution In military affairs**» » على الصعيد العالمي، وتعكس هذه الخطة طابع العمل الانفرادي والطابع الاستعلائي للسياسة الخارجية والدفاعية الأميركية في ظل إدارة المحافظين الجدد، وخاصة في ظل الموقف من الدفاع الصاروخي والتسلح النووي وتحويل التركيز من الشأن الأوروبي إلى الشأن الآسيوي.

وفي هذا الإطار جاء تأكيد الإدارة الأميركية على أهمية استخدام القوة العس –الاهتمام بالشؤون والسياسات الداخلية لبعض الدول؛ وذلك من أجل مساندتها في محاربة الإرهاب الدولي على

حساب موضوعات داخلية أخرى، كان مصدر اهتمام من قبل الإدارة السابقة مثل قضايا حقوق الإنسان، والتُّدخل الإنساني، جهود صنع السلام، وقوات حفظ السلام... لذلك استجابت كثير من الدول لسياسة الولايات المتَّحدة في بناء تحالُف دولي ضد «الإرهاب» وكان الهدف هو الضغط على الدول من أجل التعاون في مجال تبادل المعلومات والاستخبارات وتشديد الرقابة على الدول، وسن القوانين التي تتعَّلق في مجال «مكافحة الإرهاب» وفرضها بالقوة.والتركيز على تقوية الجانب العسكري للولايات المتَّحدة والتواجد العسكري في أنحاء العالم لذلك اختلفت توجُّهات السياسة الخارجية الأميركية في اتجاهات عدة منها:

-1الاهتمام بالبعد الدولي على حساب البعد الداخلي: فأصبح الأمن الدولي أحد أهم أهداف السياسة الخارجية الأميركية، باعتبار أن الأمن الأميركي لن يتحقَّق إلا في مجتمع دولي آمن، وهذا على عكس الإدارة الديمقراطية السابقة التي اهتمت بتحقيق المصالح الأميركية التي تُحقِّق أمنها الداخلي[44].

-2إعادة تشكيل التحالفات الدولية وعلاقات الولايات المتَّحدة الخارجية والتأكيد عليها لمساندتها في حربها ضد «الإرهاب» وبالرغم من أنها على استعداد للقيام بأي دور فردي في حال عدم استجابة

الأطراف الدولية.

-3وعلى الرغم مَّما تقدم، فقد شهدت بيئة العلاقات الدولية منذ الاستراتيجية الأميركية للحرب على الإرهاب عدداً من التفاعلات الرئيسية والسياسات الدولية قدراً من التحول في السياسة الخارجية لعدد من الدول، خاصة روسيا والصين والاتحاد الأوروبي، وذلك محاولة منها للحد من الآثار الاستراتيجية للسلوك الأميركي الأُحادي، حيث عارضت روسيا الكثير من المواقف الأميركية، أما الاتحاد الأوروبي فقد سعى إلى تطوير سياسته الخارجية لتعبر عن رؤية أوروبية عن رؤية الولايات المتَّحدة الأميركية.

وبهذا فإن الولايات المتحدة وإن سعت إلى توظيف مختلف الأدوات سواء كانت عسكرية، أو سياسية، أو ثقافية، أواقتصادية في مزيج متكامل، إلا أنها أعطت الأداة العسكرية الأهمية الكبرى، بما يتوافق مع رؤية الرئيس بوش لمبدأ «استراتيجية الأمن القومي». فطغى الجانب الأمني على الأدوات الأخرى حتى لو كانت ذات مضامين سياسية واقتصادية وثقافية. كما تبنَّت الإدارة الأميركية في سياق الحرب الاستباقية سياسة استخدام القوة للتدخل في مناطق التهديد لمنع أعداء الولايات المتَّحدة من تشكيل أي تهديد أو خطر على أمنها وأمن أصدقائها وخاصة

[1] نفس المرجع السابق

«إسرائيل» بأسلحة الدمار الشامل أو أي أسلحة أخرى وإشاعة «الفوضى الخلاقة» خدمة لمصالحها خاصة في منطقة الشرق الأوسط[45].

الفرع الأول: نتائج أحداث 11سبتمبر

لم تشمل أثار أحداث 11 سبتمبر الجوانب السياسية و لاقتصادية وحسب، بل تجاوزت ذلك لتمتد إلى الجوانب كافة من اجتماعية وعسكرية وغيرها، بمعنى أنها جاءت كلحظة فاصلة في التاريخ الأمريكي. وتتناول الأوراق البحثية التي قدمت فى هذه الندوة مجمل الجوانب التي تأثرت بأحداث 11 سبتمبر[46].

تتناول الورقة الأولى بعنوان الولايات المتحدة بعد الحادي عشر من سبتمبر: تغيرات المجتمع والسياسة للباحث محمود حمد، رؤية الشارع الأمريكي تجاه القيادة وهيكل السلطة التنفيذية والحقوق المدنية والسياسية للمواطن الأمريكي.

فقد تحول الرئيس الأمريكي جورج بوش من وجهة نظر الأمريكيين من شخص يثير الفكاهة والضحك إلى قائد مهيب وصارم، تلك الروية تعكس فى الواقع خاصية هامة لاصقة بالشعب الأمريكي، وهى الاطمئنان الشعبي نحو الالتزام بمشروعية العقد الاجتماع للدولة. فلا تحتاج القيادة السياسية إلى التبجيل والتعظيم حتى تضمن البقاء.

التغيير المؤسسي الآخر الذي حدث في القيادة يتمثل في إنشاء هياكل تنظيمية جديدة مثل مكتب الأمن الداخلي ومكتب المبادرات المجتمعية والروحية.

وبالرغم من أن الأمريكيين يرون أن مثل هذه المكاتب لصيقة بالدول غير الديمقراطية، إلا أن أحداث 11 سبتمبر طغت على ذلك وجعلت الاستناد إلى مثل هذه المكاتب أمرا طبيعيا. إلى جانب ذلك أثرت تلك الأحداث على التوازن السياسي في عملية صنع القرار حيث جاءت لتزيد من سلطة القيادة التنفيذية على توجيه السياسة الخارجية الأمريكية بعد أن كانت هناك قيود من جانب الكونجرس خاصة بتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية. بالإضافة إلى ذلك، جاءت أحداث 11 سبتمبر لتؤثر بالسلب على حقوق الأقليات بل والمواطنين الأمريكيين أيضا. فقد أصدر الكونجرس الأمريكي قانون الأدلة السرية الذي يتيح للولايات المتحدة القبض على المشتبه فيهم بغيرتهم. وعلى الرغم من محاولات إعادة النظر في القانون باعتباره صورة تخدش الوجه الأمريكي. وبالفعل تم تقديم مشروعات قوانين في الكونجرس لنقض قانون الأدلة السرية، إلا أن أحداث 11 سبتمبر جاءت لتحول الاتجاه نحو مزيد من تقييد الحريات خاصة للعرب والمسلمين. فقد اتخذت السلطات الأمريكية تدابير جديدة تقيد من حريات الأقليات في

---

[1] د عبد الرحيم العرفان، السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11سبتمبر 2012

http://www.alrai.com/article/538116.htm

[1] نفس المرجع السابق

الولايات المتحدة مثل قوانين الطوارئ والتحقيق مع أكثر من 5 ألاف شخص وتشكيل محاكمة عسكرية لمحاكمة المتهمين بأعمال إرهابية وإصدار تشريعات تجيز التفتيش والاحتجاز والتصنت على الهواتف والبريد الالكتروني وغيرها.

أما الباحث أحمد إبراهيم محمود فيرى فى ورقته البحثية بعنوان هجمات سبتمبر والسياسة الداخلية الأمريكية، أن أحداث سبتمبر لم تؤثر على الاقتصاد والسياسة فحسب، بل امتدت أثارها لتمس مسلمات راسخة فى الفكر العسكري الأمريكي وإدخال تغيرات ملموسة. وللتعرف على مثل هذه التغيرات ينبغي العودة إلى ساحة الفكر العسكري الأمريكي ما قبل أحداث سبتمبر، لنرى ماهية الأفكار الراسخة التي اتسمت بها الإستراتيجية العسكرية الأمريكية.

فقد تميزت السياسة الدفاعية الأمريكية قبل أحداث 11 سبتمبر بالإنفاق العسكري المتزايد والتركيز على زيادة القدرات الحركية للقوات المسلحة من خلال بناء جيش أخف وإدخال أفكار ومفا هيم قتالية جديدة لمواجهة التطورات التي طرأت على الساحة العالمية بعد انتهاء الحرب الباردة، بجانب إعطاء الأولوية لبرنامج الدفاع الصاروخي واعطاء أهمية أكبر لمسرح العمليات الآسيوي لمواجهة التهديدات الآتية من دول مثل الصين والهند وغيرهما. هذا غالى جانب تعديل السياسة النووية الأمريكية لبناء إطار استراتيجي جديد لاستخدام القوة النووية من خلال إمكانية خفض الترسانة النووية من جانب واحد وتحديث بنيتها الأساسية مع استئناف التجارب النووية وتخفيض عدد الأهداف التي توجه الولايات المتحدة أسلحتها إليها مثل روسيا والصين. وتعديل أسس بناء القوات المسلحة الأمريكية من خلال التركيز على مبدأ خوض حرب واحدة مع القيام ببعض الهجمات المحدودة.[47]

وجاءت أحداث 11 سبتمبر لتحدث تحولا في السياسة الدفاعية الأمريكية. وقد انطوت هذه التحولات على العديد من الدلالات الهامة، أولها أنها أوضحت إن الولايات المتحدة لم تعد بمأمن عن الهجمات الخارجية بسبب الموقع الجغرافي، بل إنها أثبتت أن هناك عجزا واضحا من جانب السلطات الأمريكية في الكشف المسبق عن الهجمات الإرهابية أو التخطيط لها، هذا إلى جانب ضعف القدرة على التصدي السريع لتلك الهجمات.

بالإضافة إلى ذلك أدت الهجمات الإرهابية إلى إحداث تعديل في مدركات التهديد الأمريكية، وذلك من خلال تزايد الاتجاه نحو الاهتمام بحماية الأمن الداخلي نظرا لأن الهجمات على الأهداف الداخلية أصبحت أكثر خطورة. لذا أصبحت لمكافحة الإرهاب أولوية قصوى حيث تزايدت إجراءات الأمن الداخلي من خلال تعيين توم ريدج حاكم بنسلفانيا كمدير لمكتب الأمن الداخلى وإعطائه صلاحيات كبيرة، بجانب تشكيل قيادة عسكرية للأمن الداخلي تدعى القيادة الشمالية، كجزء من هيكل القيادة الموحدة للقوات المسلحة لتنسيق الجهود المتعلقة بالأمن الداخلي والدفاع عن الأرض الأمريكية، والنهوض بمهام الدفاع الفضائي الأمريكي[48].

---

[1] نفس المرجع السابق

[1] نفس المرجع السابق

أما التغيير الرئيسي فى الجانب العسكري، فقد شهدته سياسة التسلح وبناء القوات. فمازالت الولايات المتحدة مصممة على مواصلة مشروع نظام الدفاع الصاروخي حيث قامت بإجراء تجربة ناجحة للصاروخ واستغلت الهجمات الإرهابية للحصول على المساندة الدولية على نطاق واسع من خلال تقليل حدة الرفض الدولي للانسحاب الأمريكي من معاهدة الحد من الدفاع المضاد للصواريخ البالستية، على اعتبار أن النظام الجديد سيعيد للولايات المتحدة هيبتها الدولية من جديد. وعلى الجانب الاقتصادى، تأتى ورقة الباحث أحمد النجار بعنوان أثار أحداث 11 سبتمبر على الاقتصاد الأمريكي والية مواجهته لها، ويرى فيها أن أحداث 11 سبتمبر جاءت لتحدث أثار اقتصادية مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد الأمريكي، منها فقد العديد من الخبراء الاقتصاديين الأكفاء وتدمير الأصول العقارية، بالإضافة إلى دفع مبالغ كبيرة للتأمين وتكلفة إعادة بناء الأبراج وتخفيض عدد الرحلات الجوية، هذا إلى جانب تأثيراتها السلبية على السياحة والاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى الانخفاض الهائلي للبورصة الأمريكية بسبب قلة الثقة بين المتعاملين. هذا بخلاف تكلفة تمويل الحشد الأمريكي للحرب ضد أفغانستان.

وقد انعكس الطابع اليميني المتشدد للإدارة الأمريكية على الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها لمواجهة التأثيرات السلبية لأحداث 11 سبتمبر على الولايات المتحدة، والتي بدأتها بإضافة سيولة نقدية وخفض سعر الفائدة عدة مرات وخفض الضرائب على الأفراد والشركات، بجانب إصدار سندات الحرب. ولكن على الرغم من حالة البطء التي يعانى منها الاقتصاد الأمريكي، إلا أنه بدأ في التعافي في الربع الأخير من عام 2001 لكنه تعاف محفوف بالخطر نظرا للآثار الجانبية التى يمكن أن تحدثها الإجراءات التى لا يتوقع لها الاستمرار إلى ما لا نهاية.

إلا أن التأثير اكبر لأحداث 11 سبتمبر على الاقتصاد الأمريكى تمثل فى تزايد النزعة الغائبة داخلها وطغيان الطابع الفاشي على الاقتصاد الأمريكي، وذلك من خلال إصدار قانون مكافحة الإرهاب الذي يعطى صلاحيات للأجهزة الأمنية والقيام بعمليات اغتيال سرية وتشكيل محاكم عسكرية، بالإضافة الى التدخل العسكرى ضد الشعب الأفغاني. هذا الى جانب التوسع الكبير فى دور المجتمع الصناعي العسكرى الأمريكى من خلال اتجاه الولايات المتحدة لتصنيع 6 ألاف طائرة شبح، بالإضافة الى استغلال الظروف الطارئة لامتلاك سلطات اقتصادية جديدة مثل طرح مشروع المسار السريع الذي يعطى الرئيس سلطة التفاوض على اتفاقات تجارية لا يمكن للكونجرس أن يعدلها. وفى النهاية يرى الباحث أن الولايات المتحدة استغلت الظروف الحالية لخلق طلب على السلاح والعتاد الأمريكي من جانب دول العالم المختلفة وفتح أسواق جديدة للسلع الأمريكية.[49]

الفرع الثاني: انعكاسات أزمة الحدي عشر من سبتمبر على أولويات الدفاع والأمن القومى

عندما وقعت هجمات 11 سبتمبر، كانت خطة الإصلاح العسكرى الأمريكى ما زالت فى طور

[1] محمد عباس ناجي، أحداث 11 سبتمبر و تاثيرها على المجتمع و السياسة في الولايات المتحدة، الأهرام الرقمي (تاريخ الإطلاع: 14.5.2013 على الساعة23.13)

الإعداد، ولم يكن قد أعلن منها سوى الخطوط الرئيسية فقط. وعلى الرغم من أن الحرب الأمريكية ضد الإرهاب أدت إلى تراجع الحديث عن هذه الخطة، إلا أن العديد من المبادئ الجديدة فى استراتيجية الأمن الجديدة كانت قد وجدت طريقها إلى التنفيذ فى الحملة العسكرية الأمريكية فى أفغانستان.

(انظر القسم الخاص بالعمليات العسكرية الأمريكية فى أفغانستان).[50]

أدت الهجمات إلى إعطاء الأولوية المطلقة لأغراض الدفاع والأمن القومى، بما فى ذلك الاستعداد لخوض غمار حرب طويلة ضد الإرهاب. وأصبح الدفاع يفوق فى أهميته أهداف الرفاهية وتحسين مستوى المعيشة. صحيح أن الاثنين يرتبطان ارتباطا عضويا ببعضهما البعض، وبدون صيانة الأمن القومى سوف يستحيل تحقيق الرفاهية، كما أن الوفرة الاقتصادية تساعد بصورة أفضل على تحقيق الأمن القومى، إلا أن فترة ما بعد هجمات 11 سبتمبر شهدت توسعا فى النشاط العسكرى للقوات المسلحة الأمريكية بغض النظر عما يسببه ذلك من عبء ضخم على الميزانية، ولم يكن مطروحا قط مسألة ما إذا كانت هذه الزيادة فى الإنفاق العسكرى سوف تتسبب فى حدوث عجز فى تلك الميزانية.

وفى هذا الإطار، فإن هجمات 11 سبتمبر أدت إلى إعادة تحديد الأمن القومى الأمريكى، ولاسيما فى مجالات تعديل الأوزان النسبية لمصادر التهديد فى اتجاه المزيد من التركيز على اعتبارات الدفاع عن العمق الداخلى للولايات المتحدة وصيانة الأمن الداخلى، ومراجعة أسس تشكيل القوات، والتأكيد على أهمية برنامج الدفاع المضاد للصواريخ. وسوف نتناول هذه التحولات على النحو التالى:

1 . تعديل مدركات التهديد

فقد أدت هجمات 11 سبتمبر إلى تعديل مدركات التهديد التى تواجه الأمن القومى الأمريكى، ولاسيما من حيث أنها أكدت على أن التهديدات التى يتعرض لها الأمن الداخلى للولايات المتحدة، النابعة عن العمليات الإرهابية، تزيد فى خطورتها عن التهديدات الخارجية. هذا الإدراك الذى استجد مع هجمات 11 سبتمبر قاد إلى صعود الوزن النسبى للإرهاب كمصدر للتهديد، بحيث بات التهديد الأكثر خطورة على الإطلاق للأمن القومى الأمريكى، وهو ما أوضحه الرئيس جورج بوش حين أعلن أن وقف الإرهاب ومحاسبة الدول التى ترعاه أصبحا التركيز الرئيسى للإدارة الأمريكية، مما يشير إلى أن تلك الهجمات جعلت مكافحة الإرهاب بمثابة الموضوع الرئيسى للسياسة الخارجية الأمريكية. وفى الوقت نفسه، اتجهت الإدارة الأمريكية نحو تنفيذ توجيه آلتها العسكرية نحو محاربة الجماعات الإرهابية، والدول التى تتهمها بمساندة الإرهاب، كما قامت بتنفيذ طائفة واسعة للغاية من الإجراءات الرامية إلى التصدى لأى عمليات إرهابية فى المستقبل، وفى مقدمة ذلك الاهتمام بحماية البنية الأساسية للولايات المتحدة وتقوية نظام الدفاع المدنى وتعزيز أجهزة الاستخبارات وفرض القانون، جنبا إلى جنب مع تعزيز دور قوات الحرس الوطنى وقوات الاحتياط فى مجال حماية الأمن

---

[1]. محمد عباس ناجي، أحداث 11سبتمبر و تأثيرها على المجتمع او السياسة في الو.م.أ.جريدة الأهرام الرقمية(تاريخ الإطلاع:05.05.2013على الساعة23.13)

الداخلى، وتوفير درجة أكبر من الحماية للحدود والسواحل ومنشآت البنية الأساسية الحيوية فى الولايات المتحدة من خلال شبكة كثيفة للدفاع الجوى والصاروخى.[51]

2 . بناء القوات وتطوير المفاهيم القتالية

ارتباطا بالنقطة السابقة، فإن التهديدات الإرهابية التى عكستها هجمات 11 سبتمبر أكدت على الحاجة إلى بناء قوات أخف، وأكثر قدرة على الحركة، وأكثر قدرة على خوض هذه النوعية من الصراعات غير التقليدية. وتنبع أهمية هذه المسألة من أن القوات المسلحة للولايات المتحدة والدول الغربية ما تزال مبنية بالكامل بصورة تقليدية، بغرض الاستعداد لخوض الحروب النظامية التقليدية، وهو ما لا يتوافق مع طبيعة الحرب الجديدة ضد الإرهاب، والتى تعتبر حربا غير تقليدية، وتحتاج بالتالى إلى وسائل غير تقليدية لخوضها والانتصار فيها. ويرتبط بما سبق أيضا أن المفاهيم القتالية والعقائد العسكرية لتلك الدول كانت ما تزال غير قادرة على توفير استراتيجيات ملائمة للعمل العسكرى فى الصراع ضد الإرهاب.

وخلال فترة ما قبل 11 سبتمبر، كانت المؤسسة العسكرية الأمريكية قد بدأت بالفعل فى تطوير العديد من الأفكار الخاصة بزيادة القدرات الحركية للقوات الأمريكية، ثم جاءت الحملة العسكرية الأمريكية فى أفغانستان فرصة مثالية لتطبيق العديد من الأفكار القتالية والنظم التسليحية الجديدة، بل أن هذه الحملة كانت بمثابة تطبيق نموذجى لما يعرف بـ الثورة فى الشئون العسكرية، والتى ترتبط بالثورة الممتدة فى تكنولوجيا المعلومات، والتى أثرت بصورة حاسمة على التكنولوجيا العسكرية والاستراتيجيات العسكرية.[52]

3 . الجدل بشأن برنامج الدفاع الصاروخى

حيث أثارت هجمات 11 سبتمبر الجدل مرة أخرى حول مدى ضرورات برنامج الدفاع الصاروخى. ففى مواجهة اتجاه أقلية رأت أن البرنامج المذكور لن يكون فعالا فى مواجهة العمليات الإرهابية، ودعت إلى زيادة الاهتمام بالجهود الرامية إلى التصدى للهجمات الإرهابية التى تستهدف العمق الداخلى للبلاد مستقبلا، دافع آخرون، وكانوا الأكثر، عن البرنامج لاعتبارات عديدة، أبرزها أن هجمات 11 سبتمبر تؤكد من وجهة نظرهم على ضرورة بلورة سياسة شاملة لصيانة الأمن الداخلى فى الولايات المتحدة، وأن من الضرورى أن تضع هذه السياسة فى اعتبارها امتلاك القدرة على التصدى لجميع أنواع التهديد فى المستقبل، سواء بواسطة الطائرات الانتحارية أو الصواريخ الباليستية أو القوات التقليدية أو الهجمات الإرهابية، على أن يتم التحسب من احتمال أن تنجح الجماعات الإرهابية مستقبلا فى امتلاك الصواريخ الباليستية، سواء من خلال شرائها أو تطويرها بالجهود الذاتية، لغرض استخدامها فى الهجوم على الولايات المتحدة.

---

[1] نفس المرجع السابق

[1] نفس المرجع السابق

وقد واصلت الإدارة الأمريكية اهتمامها ببرنامج الدفاع الصاروخى، وذلك عبر تنفيذ خطة للانتهاء من تطوير هذا البرنامج خلال أربع سنوات، ولو على الأقل تطوير نسخة بدائية منه بحلول عام 2005، مع إمكانية نشره للاستخدام العملياتى بحلول عام 2008. وقد أجريت بالفعل أول تجربة للدفاع الصاروخى فى 14 يوليو 2001، حيث نجح الصاروخ الاعتراضى فى إسقاط صاروخ باليستى مهاجم فوق المحيط الهادى عقب 20 دقيقة من إطلاقه، وهو ما قدم دعما قويا لخطط إدارة بوش الطموحة فى مجال الدفاع الصاروخى. وفى الفترة اللاحقة، اضطرت إدارة بوش إلى إلغاء الشق البحرى من هذا البرنامج، الذى يقوم على تطوير وإنتاج ونشر منظومات اعتراضية منطلقة من قواعد بحرية أو من سفن بحرية، وذلك بسبب الصعوبات الفنية وارتفاع التكلفة المادية، مع الاكتفاء بالمنظومات الاعتراضية التى تنطلق من القواعد البرية والمنظومات التى تنطلق من الطائرات.[53]

4 . الانتشار العسكرى الأمريكى فى الخارج ومواجهة التنظيمات الإرهابية

حيث تخلت إدارة بوش عن السياسة التى سبق تطبيقها منذ مطلع التسعينات بإخلاء العديد من القواعد العسكرية لاسيما فى بعض الدول الآسيوية كالفلبين وتايلاند وتخفيض عدد القوات الأمريكية كما حدث فى القواعد العسكرية فى كوريا الجنوبية، وجرى تطبيق سياسة جديدة لبناء قواعد مختلفة لتمركز القوات الأمريكية انطلاقا من أفغانستان وعدد من دول آسيا الوسطى مثل أوزبكستان وقرغيزيا، إضافة إلى التوسع فى منح معدات عسكرية وقوات خاصة ومدربين عسكريين لعدد من الدول التى تقوم بمحاربة التنظيمات والجماعات الموسومة بالإرهاب ، وهو ما حدث فى كل من اليمن والفليبين وجورجيا.

سادسا: الأمن الداخلى فى الولايات المتحدة

على الرغم من أن الإدارة الأمريكية ركزت بقوة على شن حرب واسعة على الإرهاب على الساحة الدولية، عقب هجمات 11 سبتمبر، وسعت إلى حشد التأييد الدولى لهذه الحرب، فإن الإجراءات الداخلية التى قامت بها الإدارة الأمريكية على صعيد تعزيز الأمن كانت شديدة العمق والكثافة، بصورة ربما تفوق تلك التى قامت بها فى الخارج.

وقد سعت جهود تعزيز الأمن الداخلى فى الولايات المتحدة إلى تحقيق العديد من الأهداف أبرزها الحيلولة دون وقوع المزيد من العمليات الإرهابية، باعتبار ذلك الهدف الأكثر إلحاحا أمام الإدارة الأمريكية، ومعالجة الثغرات التى كشفت عنها الهجمات، بالإضافة إلى العمل على تحقيق هدف نفسى رئيسى يتمثل فى توفير إحساس أكبر بالأمن للمواطن الأمريكى الذى فقد قدرا كبيرا من ثقته فى قدرة حكومته المنتخبة على تحقيق الأمن.

[1] نفس المرجع السابق

1. هجمات 11 سبتمبر والأمن الداخلى الأمريكى

انطوت هذه الهجمات على العديد من الدلالات بالنسبة للأمن الداخلى فى الولايات المتحدة، ويتمثل أبرزها فى.[54]

أ) إن الولايات المتحدة لم تعد فى مأمن من الهجمات الخارجية وعمليات الإرهاب الضخمة واسعة النطاق، وذلك بعد أن ظلت لسنوات طويلة محصنة ضد أى اعتداءات خارجية على الأراضى الأمريكية، ومحاطة بمحيطين شاسعين وجارتين مسالمتين من الشمال والجنوب. ولذلك، فقد أدت هجمات 11 سبتمبر إلى حدوث صدمة عنيفة لدى الرأى العام الأمريكى، وازدياد الإحساس بعدم الأمن لدى المواطنين الأمريكيين، وباتت قضية الأمن الداخلى مطروحة فى الولايات المتحدة بصورة أكبر بكثير من أى فترة مضت.

ب) العجز عن الكشف المسبق عن العملية أثناء مرحلة التخطيط والإعداد، على الرغم من الإمكانات الضخمة لأجهزة الأمن والاستخبارات الأمريكية.

ج) ضعف قدرة أجهزة الأمن الأمريكية على التصدى السريع للعمليات الإرهابية فور وقوعها، حيث كشفت هجمات سبتمبر عن وجود ثغرة ضخمة فى الدفاع الجوى حول المراكز الحيوية فى الولايات المتحدة، وبدا ذلك واضحا فى الهجوم على مقر وزارة الدفاع الأمريكية البنتاجون، كما كشفت الهجمات عن ضعف فاعلية إجراءات الأمن على الرحلات الداخلية فى المطارات الأمريكية. ولذلك، أصبحت مسألة الأمن الداخلى أو ما يعرف بـ الدفاع عن الأرض الأمريكية الشغل الشاغل ليس فقط للإدارة الأمريكية، ولكن أيضا للمجتمع الأمريكى بكل فعالياته. وأصبحت هذه المسألة موضوعا لمناقشات ومؤتمرات ومداولات لا نهاية لها فى كافة الأوساط السياسية والعسكرية والأمنية والإعلامية والأكاديمية وغيرها.

وقد خلصت معظم هذه المناقشات الواسعة إلى ضرورة تطوير استراتيجية الدفاع عن الأرض الأمريكية، مع التركيز على أربعة مجالات رئيسية هى: حماية البنية الأساسية للبلاد، وتقوية الدفاع المدنى ضد الإرهاب، وتحسين قدرات أجهزة الاستخبارات ومؤسسات تطبيق القانون، وتطوير العمليات العسكرية فى مجال محاربة الإرهاب.[55]

لقد مثلت أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 نقطة تحول في السياسة الأمريكية تجاه العالم. وفي هذا اليوم عرفت الولايات المتحدة تضامناً عالمياً لم يسبق لها أن شهدت مثيلاً له، لجهة الاستعداد لتقبل قيادتها في مواجهة الإرهاب في العالم. وكان يمكن للإدارة الأمريكية أن تفيد من هذا التأييد في توليد أوسع جبهة عالمية لمكافحة الإرهاب، لكنها أعلنت نفسها فوراً المسؤولة الوحيدة عن مكافحة الإرهاب، وحددت جملة مبادئ وقواعد جديدة في العلاقات الدولية كان أبرزها إمكان إعلان حرب وقائية تشنها

[1] نفس المرجع السابق

[1] د عبد الرحيم العرفان، نفس المرجع السابق

الولايات المتحدة في أي مكان في العالم ترى فيه تهديداً لأمنها، واستخدام كل الوسائل بما فيها التدخل العسكري وتغيير الأنظمة السياسية القائمة، واستحداث "قيم أخلاقية" تصنف الدول على أساس الخير والشر، وتكريس قاعدة: "من ليس معنا فهو ضدنا ."

وقد تكاملت الجهود الدولية مع الولايات المتحدة لمحاربة الإرهاب، حيث عرضت 136 دولة مساعدات عسكرية عليها، ومنحت 39 دولة حق التحليق للطائرات العسكرية الأمريكية في أجوائها، ومنحت 76 دولة حق الهبوط لهذه الطائرات، ووافقت 23 دولة على استضافة القوات الأمريكية في المجهود الحربي، وانضمت كل من اليمن والفلبين وجورجيا لتقديم تدريب عسكري لقوات مكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى الوجود العسكري الأمريكي في خمس دول بوسط آسيا، وهو ما يؤكد عولمة الحرب عسكرياً وانتقالها من مكان إلى آخر .

وانتهزت الولايات المتحدة وقوع أحداث أيلول لتواصل مسيرتها الأحادية وقامت بدعاية تروج لحربها وهيمنتها على العالم ارتكزت على المبادئ التالية :

-إظهار أن أمريكا لا تريد الحرب، ولكن الآخرين هم الذين يضطرونها إلى ذلك، ولذلك فهي في حالة دفاع شرعي عن النفس .

-شخصنة العدو، فالآخر أو العدو شخص كاذب ومريض وكاره لشعبه، ومن ثم يجب التخلص منه وإنقاذ العالم من شروره (حالة الرئيس العراقي السابق صدام حسين.

-إبراز الدوافع الإنسانية للتدخل الأمريكي، وتجاهل الأسباب الحقيقية للتدخل، والتي غالباً ما تكون اقتصادية بالأساس[56] .

واتسم الخطاب الغربي وخاصة بعد 11 أيلول 2001 بالعنصرية على كافة المستويات سواء المستوى الاجتماعي حيث هيمنة الغرب على حياة المهاجرين والمواطنين من أصول عربية وإسلامية أو على المستوى الثقافي حيث محاولة الغرب تشويه صورة الإسلام والمسلمين أو على المستوى السياسي بمحاولة تغيير النظم الحاكمة وإعادة تشكيلها بما يتواءم مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية .

لقد أصبحت الولايات المتحدة والدول الغربية مقتنعة بأن البيئة السياسية والفكرية العربية هي بيئة حاضنة وراعية للإرهاب وتخلق التطرف والمتطرفين والكارهين والمعادين للغرب، وتصدرهم إلى المدن والعواصم الغربية للانتقام من السياسات والمواقف الأمريكية كما حدث في 11 أيلول. لذلك فإن المصلحة الأمريكية تتطلب ترتيب البيت العربي، لذلك ما إن انتهت الولايات المتحدة من المرحلة الأولى من حربها ضد الإرهاب (أفغانستان) حتى أصبح ترتيب البيت العربي على رأس أولوياتها .

وبعد تسعة أيام من أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، بعث أربعون شخصاً من "المحافظين الجدد" برسالة إلى الرئيس جورج بوش، ترشده إلى كيفية إدارة الحرب ضد الإرهاب، وكانت الرسالة عبارة عن إنذار للرئيس بوش بأن عليه إعلان الحرب على العراق، وحذروا الرئيس بوش من أن عدم قيامه بشن الحرب ضد العراق سيمثل استسلاماً مبكراً في الحرب على الإرهاب. ومع أن حزب الله ليس له علاقة

---

[1] نفس المرجع السابق

بأحداث 11 سبتمبر، إلا أن المحافظين الجدد حثوه على القضاء على حزب الله ومهاجمة كل من سورية وإيران إن لم توقفا مساعداتهما لهذا الحزب .

لقد بدأت تتحدد ملامح السياسة الأمريكية الجديدة اعتماداً على مبدأ مهم يمكن استخلاصه من خطاب الرئيس بوش الابن في العشرين من أيلول 2001، حين أعلن أن على كل دولة من دول العالم أن تتبنى موقفاً محدداً: إما أن تكون معنا وإما أن تكون مع الإرهابيين .

لقد رغبت الولايات المتحدة في تقسيم العالم، وفقاً لرؤيتها وبما يتناسب مع تحقيق مصالحها، واستخدمت مصطلحات مثل محور الشر، كورقة ضغط لإقناع العالم بسياستها[57] .

وفي خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه الرئيس الأمريكي في 29 يناير 2002 تحدث عما أسماه بدول محور الشر التي تشمل العراق وإيران وكوريا الشمالية التي تمثل – على ما رآه – تهديداً لأمن الولايات المتحدة .

وزادت حدة هذا التصعيد مع إصدار الرئيس الأمريكي وثيقة الأمن القومي الأمريكي في سبتمبر 2002 تحت عنوان: (إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية) التي أدخلت مبدأ الضربة العسكرية الاستباقية في العقيدة الدفاعية الأمريكية .ووفقاً لها، فرضت الولايات المتحدة على العالم خيارين جديدين، فمن ناحية، تحتفظ الولايات المتحدة بحق الدفاع الشرعي الوقائي، الذي بمقتضاه تجتهد الولايات المتحدة على الدوام في التصرف بشكل فردي ووقائي للحيلولة دون وقوع أية أعمال إرهابية تستهدف الشعب الأمريكي. ومن ناحية أخرى، تدعم الولايات المتحدة المجتمع الدولي في حال التعرض لأي نوع من هذا التهديد[58] .

لقد ظهر تحول في الإستراتيجية الأمريكية، تركز على :

1-التوسع في مفهومي الحرب الاستباقية والحرب الوقائية .

2-تقسيم العالم إلى أصدقاء وأعداء دون وسطية، من جراء مقولة: إما أن تكون معنا وإما أن تكون مع الإرهاب .

3-بلورة ما سمي بمحور الشر وإظهاره، والعمل على عزله حتى يسهل القضاء عليه .

[1] مجدي إبراهيم، الإستراتيجية العسكرية...المبادئ و المقومات. دار العلوم، الجزء1، 2013

[1] نفس المرجع السابق

4-التركيز على منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي كمسرح رئيس لمصالح الولايات المتحدة عبر البحار وساحة لصراعاتها الخارجية.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، يتوجب قيام سياسة داخلية أساسها سيطرة الأجهزة الأمنية، وسياسة خارجية تسعى إلى قولبة العالم وإعادة تنظيمه وفق المصالح والأهداف الأمريكية . وفي العشرين من آذار 2003، شنت الولايات المتحدة حرباً "وقائية" ضد العراق بعد فشلها في الحصول على موافقة الأمم المتحدة، أو تفويض من مجلس الأمن، منتهكة بذلك الشرعية الدولية والمبادئ التي يتم التصرف على أساسها في العلاقات الدولية .

وخرج الرئيس بوش على العالم في أيار 2003 بمبادرة جديدة أعلن فيها رغبة الولايات المتحدة في إقامة منطقة تجارة حرة مع دول الشرق الأوسط وذلك من أجل تحقيق السلام والاستقرار والرفاهية لشعوب المنطقة .

لقد أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى ظهور مشروع أمريكي جديد يهدف إلى إعادة صياغة خريطة جيوسياسية جديدة تعيد ترسيم الحدود والتوازنات العالمية، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي. ومن هذا المنطلق جاء "مشروع الشرق الأوسط الجديد" الذي تبناه "المحافظون الجدد" وتم الإعلان عنه في يونيو عام 2004 من قبل مجموعة الدول الثماني الكبرى.

المبحث الثاني: العلاقة الجزائرية الأمريكية في ظل الإستراتيجية الامريكية الجديدة في عهد أوباما

جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 لتقدم أكبر تبرير لبدء تنفيذ سياسات الهيمنة على مصادر الطاقة في العالم لتزدهر معها شركات النفط و السلاح العابرة للقارات و القريبة جدا من مصالح المسؤولين الجدد في البيت الابيض.

كانت البداية مع إحتلال أفغانستان مصدر الإرهاب و مأواه فأحتلت البلاد و إقتربت الجيوش الأمريكية من حوض بحر قزوين و ما حوله حيث يقع ثاني إحتياطات النفط العالمية بعد نفط الخليج.[59]

ثم جاء إحتلال العراق الذي ثبت أن له علاقات مع القاعدة و زعيمها بلادن و الذي يمتلك رئيسه أسلحة دمار شامل تهدد العالم "بأحتلال العراق أصبحت الجيوش الأمريكية الحليفة تمشي على بحور النفط في الخليج ما لا يقل على60% من إحتياطات العالم، وحيث سيورد الحلفاء الغربيون أكثر نفطهم

[1] نفس المرجع السابق

من هناك على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تستورد منه ألا ما يعادل 18% من إحتياجاتها حسب تقديرات 2002 .

بقيت منطقتان في العالم الثالث حيث الكنوز القابلة للإخضاع : أمريكا الاتينية التي تعتبر خمسة من دولها ضمن قائمة أكبر قمصدر للنفط للولايات المتحدة وأفريقيا التي سوف تستورد الولايات المتحدة منها 25% من إحتياجاتها النفطية في عام 2020، هو ما سيزيد عن 35% من كل النفط الإفريقي المصدر في نفس العام وإدا كانت أمريكا الاتينية لم تعد لعبة في أيدي الأخوات السبع فإن المنطقة الأفريقية كثير من ينتضر الوعد الأمريكي .

أهمية الجزائر في محاربة الإرهاب :

عندما ضربت الرحلة 77 صبيحة سبتمبر 2001 مقر البنتغون كان أحد أهم حلفاء المستقبل موجود هناك، وهو الجنرال محمد مدين المدعو توفبق رئيس المخابرات الجزائرية المعروفة ب (DRS) الذي نجا هو ومن معه من الجنرالات الجزائريين من الهجوم ولكنه سيكون واحدا من أكبر المستفيدين منه على الإطلاق، في هذا الوقت كانت الجزائر تشهد تحركات هائلة في منطقة القبائل .[60]

لم تكن الإدارة الأمريكية بحاجة لمن يذكرها بأن الجزائر مدرسة في محاربة الإرهاب وجب التعلم منها بحسب وصف من وزير بريطاني للحلفاء الجدد في شمال إفريقيا.

لكن ما كانت الإدارة الأمريكية بحاجة إليه هو عدو في أفريقيا وخاصة في منطقة الساحل و الصحراء، وهو ما سوف تتولى المخابرات الجزائرية ترتيبه عن طريق تهويل خطر الجماعة السلفية، للدعوة و القتال التي تحولت إلى قاعدة المغرب الإسلامي ونقلت حسب ما تقول السلطات الجزائرية مركز نشاطها إلى أقصى الجنوب بعدما تلقت ضربات قاتلة في الشمال و أصبح الجماعة تشكل خطرا بعد إن إنضم إليها الأصليون من كل بلدان المنطقة، حتى أن جورج بوش وصف أميرها الأشهر عبد الرزاق بارا وهو مناضل عسكري جزائري، منشق بأنه ممثل بن لادن في الصحراء بعدما قيل أنه وراء عملية خطف 32 سائح ألماني في 11 أفريل 2003 .

دون الخوض كثيرا في القضايا الداخلية فإنه بإسم مكافحة الإرهاب تبرز أكثر السياسات الأمنية تشددا وقمعا خارجيا، وبإسم مكافحة الإرهاب أيضا حدث إنقلاب كامل على مبادئ السياسة الخارجية التي عرفت بها الجزائر، وأهمها قوى الهيمنة و الإستعمار العلمي فأصبحت العقيدة السياسية و العسكرية للدولة هي أن الجزائر جزئ لا يتجزء من الحرب العالمية على الإرهاب، بكل ما يعنيه ذلك من التعاون وصل حد التحالف مع الولايات المتحدة الامريكية وقوى دولية أخرى لتنفيد سياسات أمريكية عبر العالم حتى أعتبر المسؤلون الغربيون و بينهم الرئيس بوش أن الجزائر هي أكبر حليف لأمريكا خارج الحلف الأطلسي .

و من مظاهر التعاون :

---

[1] زيتون محمد العربي، نفس المرجع السابق

-الإشتراك في المناورات العسكرية التي تجريها القوى الغربية فرادة أو ضمن الحلف الأطلسي بمشاركة إسرائيلية .

-المساهمة في إحتلال الصومال الذي شاركت فيه الجزائر بنقل القوات الإثيوبية وأغندية إلى مقاديشو، ناهيك عن خدمات أمنية أخرى منها المشاركة في إستنطاق أفراد متهمين أمريكيا بممارسة الإرهاب

-توتير منطقة الساحل و الصحراء لتبرير الوجود الإستخباري و العسكري الامريكي

هذا الأخير الذي إتخذ جملة من المشاريع توجت باللإعلان عن إنشاء أفريكوم عام 2007 .[61]

أهداف أفريكوم:

تسعى الولايات المتحدة من وراء إنشاء أفريكوم لتحقيق جملة من الأهداف منها:

جيوستراتيجيا: محاصرة نفوذ القوى الصاعدة الأخرى الأخذة في التنامي في إفريقيا، خاصة الصين

نفطيا: الهيمنة على النفط الإفريقي العالي الجودة و الاقل أخطار و الاقرب جغرافيا

موارد أولية أخرى: كاليورانيو حيث يوجد ثاني إحتياطات العالم خاصة في النيجر

عسكريا: التدخل عند الضرورة في مناطق حيوية لمصالحها.

غير أن أمريكا لم تعد ترغب في التدخل العسكري بعد تجربتي العراق و أفغانستان و عليه يصبح الهدف الأول حسب دانيال فولمان هو تقوية حلفائها من الأنظمة الإفريقية، للبقاء في السلطة لدعمهم عسكريا و لوجستيا ، و هي نفس السياسة التي ينتهجها أوباما الأن مع تجميلات شكلية للخطاب الجديد

أهم هؤلاء الحلفاء هم الذين تختزن بلدانهم الموارد الأولية وعلى رأسها الموارد النفطية و هم أساسا :نيجيريا و أنغولا و تشاد و الجزائر و الذين يعملون لصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على الإرهاب مثل كينيا و أثيوبيا و الجزائر.

و يتضح ان إسم الجزائر في القائمتين فهي تاسع ممول نفطي لأمريكا حسب مصادر إحصائيات سنة 2009، و هي قوة أمنية و عسكرية بالغة الاهمية في الحرب العالمية على الإرهاب

أهداف الجزائر :

أما بالنسبة للشريك الجزائري فإن له مجموعة من الأهداف يسعى إليها و هي:

- ✓ عزل الغريم المغربي عن الساحل و الصحراء الكبرى مما يكثف حصاره لإفريقيا و يضعف على المدى البعيد سيطرته على الصحراء الغربية.
- ✓ محاصرة و مواجهة النفوذ الليبي المتزايد لدى قبائل الطوارق التي يريد العقيد أن يوحدها ضمن ما يسميه وطنيا قوميا للطوارق (تارغستان)
- ✓ الضغط على ليبيا للإعتراف بالحدود الجزائرية معها حيث تتركوز ثروات ضخمة من مخزونات المياه و النفط و ربما اليورانيوم و الذهب
- ✓ مزيد من النفوذ في دول الجوار الصحراوي النيجر و مالي و بشكل خاص موريتانيا

[1] نفس المرجع السابق

و الاهم من ذالك كله المحافظة على صفة الشريك الحيوي في مكافحة الإرهاب العالمي و بروز قوة إقليمية ضرورية للإستراتيجية الامريكية و الغربية و بمقتضى ذالك يوكل له الشريك الجزائري مهام الدركي للحفاظ على أمن إفريقيا الشمالية الغربية .[62] لقد كان لأحداث 11 سبتمبر الأثر البالغ على أمريكا حيث ألقى بضلاله على 3 فترات مختلفة من تاريخ الولايات المتحدة الامريكية، و هم فترة الرئيس جورج البوش الإبن و فترة 11سبتمبر ذاتها و ما بعده ما جعل الرئيس الجديد يغير في لإستراتيجية الامن القومي الأمريكي منها إعادة النظر في العديد من القضايا و محاولة كسب حلفاء جدد من الدول و هدا ما نلحظه في علاقاته مع الجزائر و مجالات التعاون بينهما و نركز على الجانب الأمني و عليه نطرح التسائل التالي:

فيما تمثلت الإستراتيجية الأمريكية الجديدة نحو الجزائر

ليس ثمة ما يمكن أن يسلط الضوء على الجديد الذي أتت به إدارة الرئيس أوباما فى البيت الأبيض أفضل من قضايا الأمن القومي، فهي القضايا التي فرضت نفسها عنوة على المشهد الأمريكي برمته في ظل إدارتي الرئيس بوش خلال الفترة الممتدة من 2001- 2008، على أثر أحداث 11 سبتمبر التي كانت بمثابة الزلزال فى التاريخ الأمريكي. ففي ظل غمرة مواجهة الأحداث جرى صناعة مفهوم للأمن القومي يأخذ بأكثر رؤى الأمن القومي الأمريكي جنوحا، وجرى إنتاج هذه الأفكار – وفق ما روج منظروها من المحافظين الجدد – لا لتسود لعقد أو لجيل، وإنما لتبشر بما يقارب نصف قرن من المواجهة مع الإرهاب، وحاكت عقلية "الحرب على الإرهاب" المأزومة، سيناريو لحرب أيديولوجية وميدانية ممتدة مع هذا "العدو" الجديد تماثل المواجهة مع الشيوعية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وجرى وضع خريطة لأحلاف عائمة وأعداء فى دائرة تدور رحاها، وتحدد خلاصة ونتائج كل حرب فيها العدو التالي، ويحكمها مبدأ "من ليس معنا فهو ضدنا"، وسادت رغبة جامحة للسيطرة على الواقع وإعادة هندسته وفق أيديولوجيا خاصه بمن اعدوا هذه الإستراتيجية.[63]

في ظل هذه الموجة جرت عسكرة شبه كاملة لمفاهيم الأمن القومي الأمريكي، وسادت الرؤية بأن القوات المسلحة تشكل رأس الحربة في المواجهة مع الإرهاب، وساد شعار مضمونه "دعوا الجيش ينتقم"، وبرزت وجهات نظر جانحة لا تؤمن بقيمة الأصدقاء أو الحلفاء، وإنما بإمكان إنجاز المهمة عبر العمل الانفرادي، ومن دون الحاجة لأقرب حلفاء الولايات المتحدة، وتم تعليق أمل كبير على عاتق المؤسسة العسكرية، وقد برز ذلك على نحو خاص فيما أُسمي

بـ "مبدأ بوش" أو عقيدة بوش. وتماشيا مع ذلك شهدت ميزانية البنتاجون والمؤسسة العسكرية زيادة هائلة، وقد ساعد على ذلك وجود وزير دفاع من طبيعة خاصة، وله أيديولوجيا خاصة، تجاوزت كثيرا مواقف قيادات المؤسسة العسكرية الاحترافية، وهو الوزير الشهير دونالد رامسفيلد، الذي عرف بمواقفه

---

[62] www.ppppl/gov/common/pages/national-energy-policy الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية على الساعة17:35

[1] نفس المرجع السابق

الحدية المخالفة لقواعد الاحتراف العسكري، والذي كان يعمل على بناء جيش احترافي خفيف الحركة يتأبى على النظريات الراسخة في الدفاع والعسكرية. وعلى الرغم من أن إناطة دور كبير للمؤسسة العسكرية فيما يتعلق بالأمن القومي هو أمر طبيعي، فإن إدارة الرئيس بوش بالغت في قيمة الأبعاد العسكرية للأمن القومي، على نحو لم يعد فيه مجال تقريبا للحديث عن الأمن بالمنظور الشامل الذي يتضمن الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية وحتى الطبيعية، وتلك الخاصة بالفضاء الكوني ومستقبل الكوكب. ولم يكن لهذه الرؤية "المعسكرة" للأمن القومي أن يجري التراجع عنها لولا ما أثبتته من اختزال وأخطاء في الواقع الحقيقي، ولولا ما نتج عنها من مشكلات لا حصر لها، حيث تبين أنها قاصرة عن تحقيق – ليس فقط الأمن بالمعنى الشامل وإنما حتى – الأمن في أضيق معانيه العسكرية، التي قد تشير إلى منع وقوع الحرب أو النجاح في إنهاء الحرب إذا بدأت. وكما شهدت المؤسسة العسكرية في عهد رامسفيلد مدا كاسحا للأيديولوجيا على حساب المؤسسية، فقد انهارت مشاريع التطوير العسكري التي سعى إليها تحت أقدام البيروقراطية.[64]

لكن على الرغم من انتهاء حقبة بوش ورامسفيلد، لا يزال هناك وجود لتلك الرؤى، ولم يكن من السهل أن ينتهي كل ذلك بمجرد حلول رئيس جديد في البيت الأبيض، كما أن حقبة ما بعد 11 سبتمبر لا تزال تلقي بظلالها. وعلى الرغم من ازدياد الثقة بالرئيس أوباما على نحو ما كشفت عنه استطلاعات الرأي العام حتى نهاية عام 2009 تحديدا في قضايا الأمن القومي إلا أن هذه الثقة لم تصل بعد إلى الدرجة التي يمكن أن تقيم مفارقة تامة مع عهد بوش، وحقبة ما بعد 11 سبتمبر، خاصة وأن ضعف الوثوق بالديمقراطيين – مقارنة بالجمهوريين – في قضايا الأمن القومي هو عرف من أعراف الحياة السياسية الأمريكية.[65]

–إن سياسة أوباما تعتمد على خيار الدولتين كحل سلمي شامل وعادل لقضية الشرق الأوسط. فتصريحات المبعوث الأمريكي الصريحة والضمنية وضعت العلاقات الجزائرية–الأمريكية أمام آفاق واعدة يمكن أن تحددها الأبعاد التالية:

1– البعد الأمني حيث سيستمر التعاون بين الجزائر وواشنطن في مجال مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات والخبرات والتنسيق والتشاور. وسيكون لهذا البعد الأولوية مما سيعزز مكانة الجزائر في شبكة العلاقات الأمنية الدولية لا يمكن الاستغناء عنها أو تجاهلها.

–2البعد السياسي: فمع استمرار التشاور في القضايا المشتركة فإن واشنطن ترغب في مساعدةالجزائر لفك ألغام منطقة الشرق الأوسط.

---

[1] Peter Baker, Obama Offers Strategy Based in Diplomacy, The New York Times, May 22, 2010

[!] معتز سلامة، إستراتيجية الامن القومي الأمريكي 2010، كراسة اللإستراتيجية الساعة19:20

-3 البعد الاقتصادي: إن الولايات المتحدة ستكون حاضرة بشركاتها في مختلف مشاريع التنمية التي سطرتها الجزائر، وخاصة في السنوات الخمس القادمة.

فزيارة المبعوث الأمريكي جورج ميتشل إلى الجزائر أعطت صورة إيجابية على مستوى التطور الذي عرفته العلاقات الجزائرية-الأمريكية المبنية على المصالح المشتركة، وبالأخص أن الجزائر باتت "محطة" أساسية لا غنًى عنها في نجاح أي سياسة إقليمية أو دولية في المنطقة.

ويمكن القول ان ديناميكية التعاون الثنائي قد سمحت بتحقيق تقدم نوعي وهو ما اكده سفير الجزائر بواشنطن السيد عبد الله بعلي في احدى تصريحاته، عندما اشار الى أن "العلاقات تعرف متانة وقوة أكثر على الصعيد الثنائي بالنسبة للمسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية وتوسعت لتشمل التشاور بشأن القضايا الإقليمية والدولية". وهو ما ذهبت إليه كاتبة الدولة الأمريكية السيدة هيلاري كلينتون، إذ اكدت "امتنان اكبر قوة في العالم للجزائر".

وأن "الولايات المتحدة تعبر عن عرفانها للتعاون الممتاز مع الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب".

نفس الانطباع أبداه الرئيس الامريكي باراك أوباما عندما اوفد مستشاره الرئيسي للأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب السيد جون برينان، حيث اكد للرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن استعداده "لبناء علاقات قوية بين البلدين" وكذا "امتنانه لجهود الجزائر في التعاون" في مجال مكافحة الإرهاب كما اعتبر الجزائر شريكا هاما بمنطقة شمال إفريقيا.

وكانت زيارة السيد برينان إلى الجزائر العام الماضي متبوعة بزيارات كل من كاتب الدولة المساعد ويليام بيرنز ورئيس قيادة قوات الولايات المتحدة بافريقيا (أفريكوم)، السيد كارتر هام وكاتب الدولة المساعد للشرق الأوسط وشمال إفريقيا السيد جيفري فيلمان ونائب كاتب الدولة لمنطقة المغرب العربي السيد ريموند ماكسويل والمستشار السامي لمكتب الشؤون السياسية والعسكرية لدى كتابة الدولة السيد مارك آدامز ومنسق مكافحة الإرهاب بكتابة الدولة السيد دانيال بنجامين.[66]

و يستشهد السيد بنجامين في كل تدخل له خلال النقاشات أو خلال جلسات مجلس الشيوخ الأمريكي حول مكافحة الإرهاب بالدور الفعال والمرجعي الذي تلعبه الجزائر في مكافحة هذه الآفة الدولية.

ومن أجل إضفاء تناسق أكبر على الشراكة في مجال محاربة الظاهرة، كانت ندوة الجزائر حول مكافحة الإرهاب بدول الميدان (الجزائر-موريتانيا-النيجر-مالي) متبوعة بمحادثات متعددة الأطراف جمعت بواشنطن ممثلي البلدان الأربعة ومسؤولين أمريكيين رفيعي المستوى من البيت الأبيض وكتابة الدولة والبنتاغون.

كما جسدت مساهمة الجزائر العالمية في مكافحة الإرهاب من خلال مشاركتها الفعالة في إطلاق المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بنيويورك الذي تعد الجزائر من أعضائه المؤسسين.

---

[1] نفس المرجع السابق

وفي المجال الاقتصادي لا تزال الولايات المتحدة الزبون الأول للجزائر المصنفة حسب وزارة التجارة الأمريكية من بين الـ20 بلدا الذين لهم فائض في الميزان التجاري مع الولايات المتحدة. في حين مازالت الشراكة الاقتصادية محصورة في قطاع المحروقات بالرغم من القدرات الموجودة والمزايا التي تقدمها الجزائر.

وفي سياق التطورات السياسية التي تميز عدة بلدان عربية رحبت الولايات المتحدة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية الواسعة التي باشرتها الجزائر سلميا، حيث كانت أول من أشاد بالجهود المتواصلة التي تبذلها الجزائر من أجل ضمان تكريس أفضل للديمقراطية.

وفي تحليله سجل الكونغرس على الفور الفرق بين طبيعة الحركات الاحتجاجية التي سجلت في الجزائر وتلك التي نشبت في غيرها من البلدان العربية التي عرفت ثورات شعبية تكريسا لمقاطعة كاملة مع الأنظمة الحاكمة. [67]

المبحث الثالث:تقييم للعلاقة الأمريكية الجزائرية

عرف تعزيز العلاقات بين الجزائر و الولايات المتحدة الذي إنتعش خلال السنوات الاخيرة تطورا مكثفا خصوصا في سنة 2012، لاسيما من خلال إقامة الحوار الإستراتيجي بين البلدين من اجل تحقيق دفع قوى في الشراكة الثنائي

وقد تميزت هذه العلاقة بكثافة الزيارات السياسية و الإقتصادية الرفيعة و كذا بإجراء مشاورات حول القضايا الغقليمية، في حين تم إعداد المشاريع المشتركة في قطاع الصناعة و الصحة حتى و إن بقيت العلاقات الإقتصادية دون الطاقات الموجودة .

وتؤكد الزيارتان التي قامت بهما الى الجزائر كاتبة الدولة السيدة هيلاري كلينتون عن تعجيل ديناميكية التقارب المكثف أكثر فأكثر بين البلدين، ليس فقط في العلاقات الثنائية بل أيضا في اطار المشاورات الخاصة بملفات المنطقة لاسيما الساحل و مالي.

وإضافة الى الارادة في تعزيز التعاون بين البلدين أكدت السيدة هيلاري كلينتون بكل وضوح خلال زيارتها للجزائر أن الولايات المتحدة "تثمن تفكير و وجهات نظر الجزائر حول مختلف الأحداث بالمنطقة" مشيرة الى أن بلدها و الجزائر تقيمان "حوارا دائما في جميع الميادين" في اطار علاقات "معمقة و متطورة".

ولدى استقبالها وزير الشؤون الخارجية السيد مراد مدلسي بواشطن، أوضحت المسؤولة الامريكية أن المشاورات الثنائية المتواصلة تجسد "الاشادة الكبيرة بالعلاقات الثنائية الممتازة" بين الولايات المتحدة و الجزائر.

---

[67] بن عائشة محمد الأمين، نفس المرجع السابق

كما أعربت السيدة كلينتون عن رأيها بخصوص الانتخابات التشريعية الجزائرية التي سمحت حسب قولها "للشعب الجزائري بالتعبير عن ارادته" معتبرة أن هذه الانتخابات و العدد الكبير من النساء المنتخبات تشكل "مرحلة في تقدم الجزائر نحو الاصلاح الديمقراطي".

وفي اطار الزيارات المتبادلة بين رئيسي دبلوماسية البلدين، قام عدة مسؤولين أمريكيين و جزائريين سامين بزيارات الى كل من الجزائر و واشنطن من أجل تجسيد مرحلة نوعية في العلاقات.

و كانت زيارة كلينتون متبوعة بزيارات مماثلة قام بها كل من مساعد كاتب الدولة السيد ويليام بورنس و مساعد كاتب الدولة المكلف بالشؤون الاقتصادية و التجارية السيد خوسي فيرناندیز و كاتبة الدولة المساعدة للدبلوماسية المكلفة بالشؤون العمومية السيدة ستيفانس كاتلين و القائد الاعلى للقوات الامريكية فى افريقيا "افريكوم" السيد كارتر هام و مساعد كاتب الدولة المكلف بالدفاع السيد مايكل جي فيكرس.

وامتدادا لحلول السيد مدلسي بالعاصمة الفيدرالية الامريكية توجه وزراء أخرون اليها على غرار الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية و الافريقية السيد عبد القادرمساهل، حيث التقى بمستشار الرئيس الأمريكي باراك أوباما المكلف بالأمن الوطني و مكافحة الارهاب السيد جون برينان. كما تضمنت الأجندة زيارة وزير التجارة السيد مصطفى بن بادة الذي اجتمع مع مسؤولي كل من كتابة الدولة و وزير التجارة حول مسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، و كذا زيارة وزير الصحة سابقا السيد جمال ولد عباس بخصوص مشروع القطب البيوتكنولوجي لسيدي عبد الله.[68]

وقد شهدت العلاقات بين الجزائر و الولايات المتحدة نشاطا مكثفا، حيث قرر قادتا البلدين إعادة هيكلتها في إطار رسمي و إعطاء التشاور الثنائي طابعا منتظما من اجل تنظيم و رؤية أحسن للعلاقات بين البلدين.

وبهذا الهدف تم إقامة الحوار الاستراتيجي بين الجزائر و الولايات المتحدة، حيث نظم أول اجتماع له في أكتوبر الفارط بواشنطن غداة الدورة الخامسة للحوار العسكري المشترك الجزائري الأمريكي.

و لدى ترأسه الاجتماع الاستراتيجي مع مساعدة كاتبة الدولة للشؤون السياسية السيدة ويندي شرمان، وصف السيد مساهل هذا الإطار الثنائي الجديد للتعاون و الشراكة ب"اللبنة التاريخية الجديدة"، في مسار العلاقات بين الجزائر و الولايات المتحدة.

كما اعتبرت السيدة شرمان أن الحوار الاستراتيجي الجزائري الأمريكي يعتبر "الأساس" الذي تطمح الولايات المتحدة و الجزائر أن تبني عليه علاقاتهما المستقبلية، مؤكدة على "ضرورة توسيعها من مجال

[1] نفس المرجع السابق

التعاون الأمني التقليدي" إلى مجالات أخرى من خلال تعزيز الاستثمارات و التجارة، و كذا التعاون في المجالين الثقافي و التربوي.

وفي هذا الصدد تم الاتفاق على إعادة بعث المجلس الجزائري الأمريكي حول التجارة و الاستثمار، الذي تم تنصيبه بعد الاتفاق الموقع سنة 2001 بواشنطن و الذي سيعقد اجتماعه المقبل خلال السداسي الأول من سنة 2013 بالجزائر العاصمة.[69]

ومن حيث تجسيد اتفاقات الشراكة سجلت سنة 2012، تقدما في مشروع القطب البيوتكنولوجي لسيدي عبد الله الذي شكل احد أهم الاتفاقات التي أبرمت بين الجزائر و الولايات المتحدة في مجال الصحة.

ويدخل هذا المركب الذي تم إطلاقه خلال شهر أوت الفارط، بحضور عميد كلية الطب بجامعة هارفارد السيد ويليام شين وايمان في إطار مشروع "الجزائر نظرة 2020"، الذي عقد دورته الخامسة للجنة المديرة الجزائرية الأمريكية في ديسمبر.

ويتضمن مشروع "الجزائر نظرة 2020" إنشاء في الجزائر بالشراكة مع المخابر الصيدلية الأمريكية قطب امتياز إقليمي، في مجال البيوتكنولوجي الذي سينير إشعاعه إفريقيا و الشرق الأوسط على غرار الأقطاب الإقليمية الأخرى في بوسطن و سنغافورة و ايرلندا.

وفي القطاع الصناعي و في إطار السياسة التي تنتهجها السلطات العمومية من اجل إصلاح الاقتصاد الوطني و بعث قطاع الميكانيكا، تمت إقامة شراكة بين المؤسسة الوطنية للجرارات الفلاحية ومؤسسة تسويق المعدات الفلاحية للجانب الجزائري، والمجمع الصناعي "اجكو/فرغسون" للجانب الأمريكي لصناعة الجرارات الفلاحية و الذي خرج أول جرار منها مؤخرا من مصنع قسنطينة.

كما تتضمن قدرات الشراكة الجزائرية الأمريكية دعم الجالية الجزائرية المقيمة في الولايات المتحدة، من خلال إشراك الكفاءات المؤكدة في مجال التكنولوجي.

و في هذا المنظور تم تنظيم بالجزائر منتدى ضم خبراء من سيليكون فالي (كاليفورنيا)، تم إبرام معهم عدة اتفاقيات لتسهيل إنشاء مؤسسات ناشئة في الجزائر من طرف الشباب الحائزين على الشهادات في مجال التكنولوجيات العالية، تشرف عليها كفاءات جزائرية مقيمة في الولايات المتحدة.

---

[1] نذير كريمي، العلاقات الجزائرية الأمريكية تتميز بتطور غير مسبوق، المسار العربي (تاريخ الإطلاع: 01 /2013/01 17:27). :نفس المرجع السابق

الخاتمة

وفي الأخير، نخلص إلى أن للدولة للجزائرية مكانة جغرافية مهمة، حيث تتوسط شمال القارة كما ترتبط
ا هذه الدولة 0 .ا .ناهيك عن الخيرات، من ثروات و مواد طبيعية و بشرية داخلية تزخر 0 بجنو
اورة لعدد لا بأس به من F ومن خلال ما تم التطرق إليه في هذا البحث فالجزائر بحكم موقعها و مكانتها ا
الدول الإفريقية، و هو ما ساعد الجزائر بعد إستقلالها على وضع و إنتهاج سياسة خارجية نشيطة في هذه القارة،
)سياسة حسن الجوار، دعم الثورات التحررية و محاولة النهوض بالقارة الإفريقية نحو التنمية.(
و بعيدا عن نتائج هذه السياسة، إلا أن هذه السياسة تحسب للجزائر و دبلوماسيتها بالدور النشيط الذي
تلعبه داخل هذه القارة، و كل هذه العوامل تجعل الجزائر تحظى بمكانة إستراتيجية تجعل من يمتلكها كأنما إمتلك القارة
بأكملها.

و كل هذه الميزات لم تكن غائبة عن الطرف الغربي و بالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، و لكن و رغم
ا مع الجزائر لم تعرف نشاطا كبيرا إلا بعد أحداث 11 سبتمبر، فهذه الأحداث أو الهجومات m هذا إلا أن علاقا
ا، لتحظى الجزائر بمكانة مهمة لدى هذه الدولة، و هو ما m ا و تجدد صداقا m جعلت الولايات المتحدة تعيد حسابا
نتج عنه زخم من التبادلات الإستشارية و الزيارات، و من خلال مضمون الفصل الثاني من البحث نستطيع إثبات
صحة الفرضية الثانية، و التي جاء فيها أن أحداث 11 سبتمبر أعطت فرصة جديدة للولايات المتحدة لتجديد
مناطق نفوذها.
و عليه فإن دور الجزائر أساسي بالنسبة لواشنطن من ثلاث زوايا :أولها :الإمكانات الاقتصادية) مواد أولية
وفي مقدمتها النفط والغاز، وسوق داخلية كبيرة، وفرص استثمار الضخمة(، وبالتالي تعدد إمكانيات تطوير العلاقات
الاقتصادية بين البلدين التي تشهد تعزيزا مستم را.
وثانيها :الاستفادة من الدبلوماسية الجزائرية لتسوية بعض النزاعات في إفريقية، مثل ما حدث في النزاع
الاريتري -الأثيوبي.

وثالثها :دور الجزائر في الحرب على الإرهاب، خاصة في التعاون متوسطيا و منطقة الساحل الإفريقية، وأمريكا
ك بالمقارنة مع ادارة بوش التي وطدت العلاقات مع الجزائر، في حين أن . باراك أوباما،) عهد أوباما (هي أضعف وأ
إدارة أوباما القليلة الخبرة في السياسة الخارجية لم تقدر الوضع جيدا خاصة وأننا نتكلم على ركيزة إقليمية وقارية لها
خبرة واسعة في محاربة الارهاب محليا وإقليميا تدعى الجزائر، لهذه الأسباب وغيرها لا يمكن للولايات المتحدة الامريكية
أن تمس بدور ومكانة الجزائر التي تعد أحد أكبر الأقطاب الصانعة لجملة من المعادلات والتوازنات المحلية والقارية
والإقليمية.
ال الأمني ؟أم هي في حاجة لموارد لتضخيم هذا F و السؤال الجواب: هل حقا أمريكا بحاجة إلى إستشارة في ا

الجانب؟.

قائمة المراجع

الكتب

1. إبراهيم أبو خزام،أقواس الهيمنة:دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن.مكان النشر،ليبيادار الكتاب الجديد المتحدة للنشر،ط2005،1.
2. حسن علاوي خليفة،النظرية الإستراتيجية المعاصرة.دار الحكمة للنشر و التوزيع،2013.
3. زكي زكي حسن زيدان،الإستخبارات العسكرية و دورها في تحقيق الامن للدولة في الفقه الإسلامي و القانون الوضعي.دار الكتاب القانوني،طنطا،2009.

4. العميد سامي عوض،معجم المصطلحات العسكرية.دار أسامة للنشر و التوزيع،ط2008،1.
5. فرحات جمال ،السياسة الأمريكية في الجزائر:نشأتها،تطورها،وآثارها.دار النشر الريحانة،الريحانةللكتاب2006.
6. مجدي إبراهيم ،الإستراتيجية العسكرية... المبادئ و المقومات.دار الحكمة للنشر و التوزيع،2013.

المقالات

7.جدي إبراهيم،الإستراتيجية العسكرية...المبادئ و المقومات.دار العلوم،الجزء1، 2004.
8.محمد زين العابدين محمد،إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي،27ماي2010.mouhamed zein elabedin@gmail.com
9.بن عائشةمحمد الأمين،المثلث الإستراتيجي:الجزائر،الطاقة و الولايات المتحدة الأمريكية(تاريخ الإطلاع10.5.2013) على الساعة21:06.
10.الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية،الديوان الوطني للإحصائيات(تاريخ الإطلاع:الثلاثاء15جانفي2013،على الساعة:21:06)
11.مديرية الحملة الإنتخابية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة(على الساعة20:28)الموقع www.bouteflika.fr
12.زيتون محمد العربي،الجزائرو الحرب على الإرهاب(تاريخ الإطلاع:15.05.2013على الساعة22:21)الموقع www.la tribune libre.fr
13.السياسة الطاقوية الدولية:الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية،(تاريخ الإطلاع:05.05.2013 على الساعة17:35)

www.pppl/gov/common/pages
14.معتز سلامة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2010 كراسة للإستراتيجية الأمريكية(تاريخ الإطلاع18,05.2013 على الساعة 19:20)
15.نذير كريمي،العلاقات الجزائرية الأمريكية تتميز بتطور غير مسبوق :المسار العربي (تاريخ الإطلاع01.03.2013على الساعة17:27) الموقع الرسمي aljazera/net.

المراجع الأجنبية

16._seal of the president of the united states(obama), national security strategy,the white house ,washington,may2010.
17._peter barker,obama offers strategy based ine deplomasy.the new York times.may22th2010;at20:20pm.

الفهرس

الموضوع رقم الصفحات

مقدمة2 .....
الفصل التمهيدي :مدخل مفاهيمي للإست ا رتيجية الأمنية.....9
المبحث الأول :مدخل مفاهيمي للإست ا رتيجية الأمنية.....9
المطلب الأول :تعريف الأمن.....9
المطلب الثاني: أهمية الأمن القومي والإجتماعي.....11
المطلب الثالث :أنواع الأمن القومي والإجتماعي.....14
المبحث الثاني :تعريف الإست ا رتيجية.....17
المطلب الأول :نشأة مفهوم الإست ا رتيجية.....17
المطلب الثاني :مبادئ الإستراتيجية 17
المطلب الثالث :متطمبات ومقومات الإستراتيجية 17
الفصل الأول :الأهمية الجيوستارتيجية لمج ا زئر.....25
المبحث الأول :الموارد الأولية في الجزائر.....25

المبحث الثاني :دور النشاط الدبموماسي الجزائري 27
المطلب الأول :نشاط الدبموماسية الجزائري.....28
المطلب الثاني :أهمية الجزائر الإستراتيجية والأمنية بالنسبة لأمريكا.....30
المطلب الثالث:الدبموماسية الجزائرية وأهميتها بالنسبة لأمريكا.....31
المبحث الثالث :المنظور الأمريكي إتجاه الجيو إستراتيجية الجزائرية.....32
الفصل الثاني :الإستراتيجية الأمنية الأمريكية اتجاه الجزائر.....36
المبحث الأول :الإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة.....36
المطلب الأول :الإستراتيجية الأمريكية قبل أحداث 11 سبتمبر.....36
المطلب الثاني :الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر.....40
المبحث الثالث :تقييم لمعلاقة الأمريكية الجزائرية.....60
الخاتمة.....65